الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم «دراسة مستقبلية»

الدكتور عبداللطيف محمود محمد*

* قسم أصول التربية، جامعة حلوان – مصر.

الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية في القرن القادم «دراسة مستقبلية»

ملخص

تناولت الدراسة الحالية مفهوم الاستثمار في الصناعات التعليمية كبديل لتطوير نظم التعليم العربية من منطلق أن التعليم يعتبر:

١ - أقل مجالات النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تنعكس عليها الخلافات العربية.

٢ - أنه أقرب المجالات التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية البشرية.

وشملت الدراسة محورين هما:

١ - تحليل كمي وكيفي لنظم التعليم العربية بوصفها المستخدم الأساسي للصناعات التعليمية، وشمل هذا المحور:

أ - عرض على المستوى القومي لوضع نظم التعليم العربية.

ب - عرض على المستوى الإقليمي لكفاءة نظم التعليم العربية.

٢ - الاستثمار في الصناعات التعليمية كأحد متغيرات سياسة تعليمية بديلة لتطوير التعليم العربي من خلال سيناريو مستقبلي لحالة المجتمع العربي حتى سنة ٢٠٢٠ باعتبار بيانات ١٩٩٤ هي سنة الأساس.

وقد عرضت الدراسة بالتحليل لواقع نظم التعليم العربي كمياً وكيفياً سواء على المستوى القومي العام أو على المستوى الإقليمي والذي شمل كل من: دول الخليج العربي واليمن/ دول المشرق العربي/ دول حوض النيل والصومال وجيبوتي/ دول المغرب العربي.

ثم طرحت سيناريو مستقبلي لوضع التعليم العربي حتى سنة ٢٠٢٠ بتدفقات كمية وكيفية ودور الاستثمار في الصناعات التعليمية لدفع عمليات التطوير وتحقيق الطاقة المتوقعة لعمليات التطوير المطلوبة.

المقدمة:

في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية وتحديات ثورة المعلومات والموجة الثالثة، لا يستطيع الوطن بناء مشروع حضاري قومي دون الاعتماد على أمرين:

أولهما: الاعتماد على العمل العربي المشترك في مجالات التنمية المختلفة وبناء قدرة اقتصادية متكاملة، الأمر الذي يستلزم زيادة معدلات التجارة البينية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة وبناء السوق العربية المشتركة.

والثاني: اعتبار التعليم من أهم مجالات التنمية بوصفه القادر على إعداد الطاقة العربية الهائلة والمتمثلة في السكان وتحويلها لقوة دفع قادرة على تحقيق التقدم وإنجازه بمعايير العصر الذي نعيشه.

ويتميز التعليم كمجال للاستثمار المتبادل على المستوى القومي بتوافر سمتين قد لا تتوافران في غيره من المجالات هما:

١ - أنه أقل مجالات النشاط الاقتصاد التي يمكن أن تنعكس عليها الخلافات العربية.

٢ - أنه أقرب المجالات التي تسهم بشكل مباشر في تحقيق التنمية البشرية، اللازمة حسب المقاييس الدولية المعاصرة لبناء القدرة على التقدم وتحقيق القدرة على المنافسة.

لذلك فإن الاستثمار في هذا المجال يعد من القضايا الجديرة بالبحث والدراسة من كافة المؤسسات البحثية ودوائر اتخاذ القرار السياسي والتربوي على السواء.

وهذه الدراسة محاولة في هذا الاتجاه.

مدخل مفاهيمي للدراسة:

١ - مناخ الاستثمار:

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية

والاجتماعية التي تكوَّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها ان تعطي العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبنى عليها قراره الاستثماري وهي على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

١ - تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي.

٢ - حرية تحويل الأرباح، وأصل الاستثمار للخارج.

٣ - استقرار سعر صرف العملة المحلية.

٤ - سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.

المجموعة الثانية:

١ - إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

٢ - الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.

٣ - وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.

٤ - توفير البيئة الهيكلية وعناصر الإنتاج.

المجموعة الثالثة:

١ - توفر شريك محلي من القطر المضيف.

٢ - حرية التنقل.

٣ - حرية التصدير.

٤ - توفير فرص استثمارية...»[١]

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام سنة ١٩٩٣، الصفاة، الكويت، ص٥٩، ٦٠.

وبعد توضيح العوامل التي تحدد الاستثمار بشكل عام يمكن لنا توضيح المقصود بمفهوم الصناعات التعليمية التي تدعو الدراسة لتشجيع الاستثمار فيها كأحد عوامل تطوير نظم التعليم العربية مستقبلاً.

٢ - الصناعات التعليمية:

يعتبر مصطلح الصناعات التعليمية مفهوماً جديداً سواء في مجال الدراسات التربوية أو الاقتصادية، وهذا ما يصعب مهمة تحديده وتعريفه، كما أن الدراسات التي قاربت المفهوم وتناولته لا تتجاوز حتى الآن حسب علم الباحث دراستان قام بهما مكاتب خبرة خاصة لحساب شركة استثمارية، وهما من نوع دراسات الجدوى الاقتصادية وتعتمد محاولتنا لتعريف المصطلح على الجهد النظري الذي حاولته الدراسة الأولى[٢] فباستعراض المصطلحات المتفق عليها ضمن تقسيمات وتصنيفات الأنشطة الصناعية والمحدد في تصنيف (ISIC) وهو أشهر وأهم هذه التصنيفات الصناعية والمسمى International Standard Industrial Classification of All Economic Activities. لا نجد تصنيفاً تحت مسمى الصناعات التعليمية، ويرجع ذلك لتنوع وتعدد وتداخل هذه الصناعات وانتشارها في أكثر من قسم ومجموعة صناعية، أي أنها صناعة معتمدة على صناعات مختلفة وبالتالي يصعب حصرها في مجال بعينه، ويتضح ذلك لو نظرنا لمفردات هذه الصناعة التعليمية فنجد أن لها سلعاً من الصناعات الكيماوية مثل (الزجاج والأحبار، الجرافيت...). وفي الصناعات المعدنية والهندسية نجد لها سلعاً مثل (الأجهزة والأدوات المدرسية، والمعدات والأثاث المدرسي المعدني وبعض الوسائل التعليمية..) وفي مجال الصناعات الكهربائية نجد لها سلعاً مثل (أجهزة القياس والرصد والاختبار وأجهزة الاتصال التي تستخدم تعليمياً..). وفي مجال الصناعات الأليكترونية نجد لها سلعاً مثل الحواسب الآلية بأشكالها وأحجامها المختلفة وأجهزة التعليم الهندسي والطبي...، بل وتمتد أيضاً في مجال الصناعات الخشبية.. (الأثاث المدرسي) والصناعات الورقية ومجال الطباعة (الكتب والكراسات والملفات والأدوات الكتابية والمكتبية..).

(٢) سعد الدين إبراهيم وآخرون، آفاق الصناعات التعليمية في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، أغسطس سنة ١٩٩٠.

كما أن هذه السلع لا يقتصر استخدامها في مجال العملية التعليمية فقط، ولا يمنع استخدامها التعليمي من كونها أدوات ووسائل متعارف عليها اجتماعياً في مجالات وقطاعات لا حصر لها، فهي من الضرورة والسهولة بحيث تعتبر أدوات عمل يومي لمعظم أفراد المجتمع المعاصر.

ومع هذه الصعوبات فإن الصناعات التعليمية كمجال للاستثمار يمكن تحديدها **بأنها منتجات وسلع لازمة لإدارة وتسيير نشاطات التعليم والتربية والتدريب في المجتمع المعاصر.**

وهذا المعنى يضمن تنوعاً واسعاً للسلع الداخلة في الصناعات التعليمية، كما يضمن لها سوقا استهلاكياً ضخماً يشمل المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها ومراحلها ومعاهد ومراكز البحث العلمي.

وتشمل الصناعات التعليمية وفقاً لهذا المفهوم مجموعات متنوعة من السلع التعليمية يمكن حصرها في ثلاث مجموعات هي:

«أ - سلع ومنتجات أهميتها حاكمة، وقليلة الثمن نسبياً (كالأقلام بأنواعها والكراسات) لكن لا تتم العملية التعليمية بدونها.

ب - سلع ومنتجات مرتفعة الثمن جداً ولكنها ليست شرطاً في إتمام العملية التعليمية.. وغالباً ما ترتبط ببعض العمليات التعليمية المتطورة مثل (الحواسب الآلية، التجهيزات البصرية والسمعية).

جـ - منتجات أو سلع متوسطة الثمن نسبياً ومتوسطة الأهمية في العملية التعليمية مثل (النماذج - والمجسمات والعينات وبعض الانواع المتقدمة من السيورات وأجهزة العرض..)[٣]».

وبعض هذه السلع يحتاج إلى استثمارات ضخمة بسبب ما يحتاجه إنتاجها من تكنولوجيا متقدمة، وبعضها الآخر يمكن إنتاجها بتكنولوجية محدودة وبالتالي باستثمارات ممكنة.

(٣) سعد الدين إبراهيم، المرجع السابق ص٢٩، ٣٠.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تزداد مع كل يوم عملية الترابط والتداخل بين أنشطة المجتمع الحديث الأمر الذي بات معه من الصعب في كثير من الأحيان الفصل بين هذه الأنشطة، وقد زادت مع هذه السمة ظهور ما يعرف لدينا الآن بالعلوم البينية والتي تسعى لتفسيرات جديدة وغير تقليدية لأنشطة ومجالات تفرضها التطورات التي يشهدها العالم نتيجة التقدم العلمي والتكنولوجي.

والتربية هي أحد المجالات التي لا يمكن إبعادها من هذه الموجة، بل إنها وبحكم دورها وتعدد أنشطتها وأهمية ما تقوم به في حاضر المجتمع ومستقبله كأهم مجالات إعداد الفرد القادر على مواكبة هذا التقدم والمشاركة فيه بفاعلية، لذلك فإن الاهتمام بعمليات التطوير المستمرة للتربية أسالیباً ونظماً وفكراً يستدعي فتح مجالات البحث وتطويره لما يمكن أن يسهم في تطويرها وفق ما يجد المجتمع الذي يقوم بذلك أنه ملائم للأهداف والسياسات التي تحددها مؤسساته وترى أنها كفيلة بدفع العمل والفكر التربوي للقيام بالدور المنتظر منه القيام به لا بملاحقة التقدم ومتابعته فقط بل وإمكانية قيادته وإعطائه السمة القيمية والمجتمعية.

وتشهد نظم التعليم العربية منذ منعطف العقد الأخير من القرن العشرين محاولات عديدة سواء في إطار قطري أو على المستوى القومي من خلال أجهزة التنسيق بالجامعة العربية لتطوير وتحديث التعليم العربي وزيادة قدرته على التفاعل مع متغيرات الثورة العلمية التكنولوجية بأبعادها وانعكاساتها المباشرة على المجتمع وأنشطته ومستوياته المختلفة(٤).

(٤) يرجع في ذلك إلى:
* جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إستراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي، تونس سنة ١٩٩١.
* منتدى الفكر العربي: مستقبل تعليم الأمة في القرن الحادي والعشرين، عمان سنة ١٩٩٠.
* عبدالله عبدالدايم: مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، سنة ١٩٩٥.

ويلاحظ على كل هذه الأعمال وغيرها أنها وبرغم شمولية نظرتها للنظام التعليمي وعلاقاته بنظم المجتمع الأخرى وعلاقة ذلك بالتغيرات الدولية والإقليمية، بل ونظرتها للتطور الكمي والنوعي الملائم لهذه التغيرات إلا أنها لم تقترب من مجال هام وهو الخاص بالأدوات التي تدير كل هذا التطوير وهويتها وعلاقة هذه الأدوات (السلع) المستخدمة في مراحل التعليم المختلفة بجوانب الإنفاق المتزايد في عمليات التطوير والذي يمكن إرجاعه بشكل مباشر إلى ارتفاع كلفة هذه الأدوات والتجهيزات التحديثية لأنها في معظمها إما مستوردة بالكامل أو أن المكون الأجنبي في إنتاجها يشكل نسبة عالية.

كما أن العنصر الثقافي والنفسي الذي يتركه استخدام هذه التجهيزات في البناء القيمي والثقافي لدى المتعلم العربي يعتبر من الأمور التي تحتاج لإعادة نظر ودراسة واعية متعمقة، خاصة وأن هذه الأدوات والتجهيزات الآن تبدأ مع أول مراحل العملية التعليمية حيث تتفتح مدارك الطفل وتتكون رؤيته للعالم وتتبلور هويته الثقافية التي كثر الحديث لدينا عن الأخطار التي تهددها، ولم نفعل حتى الآن شيئاً لحمايتها وعلينا زيادة قدراتها الذاتية وبناء سبل من شأنها أن تجعل على الأقل مكونات الذوق والإحساس بالهوية مجسداً في إنتاج يحمل الطابع والذوق المعبر عن الهوية العربية ثقافياً وتاريخياً.

وتعرف الهوية «بأنها تماثل المقومات أو الصفات الأساسية في حالات مختلفة وظروف متباينة، إنها تعني التماثل في كل ما يكون الحقيقة الموضوعية لشيء ما، إنها التوحيد»(٥).

وتعرف أيضاً بأنها «الشكل التجميعي، أو الكل المركب، لمجموعة من الصفات التي بواسطتها يمكن على وجه التحديد، تعرفه أو تميزه»(٦) وبعيداً على التعريفات المعجمية فإن اليونسكو تعرف الهوية الثقافية بأنها تعني «أولاً وقبل كل شيء تعريفنا التلقائي بأننا أفراد وننتمي إلى جماعة لغوية محلية أو إقليمية أو وطنية

(5) Webster New College Dictionary, P 568.
(6) The American Heritage Dictionary, P. 654.

بمالها من قيم تميزها. . وتتضمن كذلك الأسلوب الذي نستوعب به تاريخ هذه الجماعة وتقاليدها، وعاداتها وأساليب حياتها وإحساساً بالخضوع أو المشاركة في تشكيل قدر مشترك. . .»[٧].

ويضيف التعريف توضيحاً بإدخال التعليم في تحديد وتكوين الهوية فيقول: «تعني: الطريقة التي تظهر فيها أنفسنا في ذات كلية حيث نرى انطباعاتنا الخاصة بصفة مستمرة، مما يمكننا من بناء شخصياتنا من خلال التعليم والتعبير عنها في العمل الذي يؤثر بدوره في العالم الذي يحيا فيه.

وعلى الرغم من أن الذاتية الثقافية لا تتأكد بالضرورة على هذا المنوال، وعلى الرغم من أن أشكالها وتكويناتها قد تكون غير واضحة، إلا أنها تعد بالنسبة لكل منا كأفراد نوعاً من المعادلة الأساسية التي تقرر بطريقة إيجابية أو سلبية، الطريقة التي تنتسب بها إلى جماعتنا وإلى العالم بصفة عامة[٨].

معنى ذلك أن الهوية الثقافية التي كثر حديثنا عنها لا يتم حمايتها بعزلها ولكن ببناء القدرة الثقافية التي تعطيها من خلال أفرادها القدرة على التفاعل والعطاء العلمي التكنولوجي وهذا يعني أن تتجه الاستثمارات المالية والجهود العلمية العربية نحو مساندة هذه القدرة الثقافية ومن هذه الإجراءات التي تخص النظام التعليمي بناء الصناعات التعليمية التي تمكن المتعلم العربي من التواصل مع الآخر من خلال وسائط وتقنيات ذات مضمون ثقافي عربي وتحمل طابعها القومي.

وهذا الأمر توضحه التعريفات السابقة للهوية الثقافية سواء المعجمية أو التعريف الخاص باليونسكو والذي يبرز دور التعليم في بناء وتأكيد هذه الهوية عن طريق تأكيد نوع من التعامل الإيجابي أو السلبي الذي يشعر الفرد بالانتماء إلى جماعة ما وإلى العالم أي أنه يحدد له جوانب الإلتقاء مع جماعته ونقاط إلتقائه مع الجماعات الأخرى أو اختلافه معها.

(7) UNESCO: A practical Guide to the World Decade for Cluture Development 1988 - 1997, P. 15.
(8) Ibid, P. 16.

وهذا الأمر يتكون في التعليم من خلال عمليات مركبة ومعقدة وتشارك فيها كل عناصر العملية التعليمية، لكن يبقى الدور الهام والمعنى الفريد لطبيعة الأدوات والسلع المستخدمة في هذه العملية التربوية ومدى ما تحمله من تعبير عن هذه الهوية الثقافية الأمر الذي يكون من شأنه تقوية الانتماء للجماعة المنتجة لهذه الأدوات وإطارها الثقافي.

وهذا ما يؤكد دور وأهمية ما تدعو له الدراسة من الاستثمار في الصناعات التعليمية على المستوى القومي.

ومن هذه الأمور تنبع مشكلة هذه الدراسة وأهميتها كما يمكن بلورتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما إمكانية الاستثمار في الصناعات التعليمية كمدخل لتطوير نظم التعليم العربية؟

ويمكن تقسيم السؤال الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

* ما الواقع الكمي والنوعي لنظم التعليم العربية بوصفها المستفيد من مجال الاستثمار في الصناعات التعليمية؟
* ما السياسات البديلة التي يمكن طرحها لتطوير نظم التعليم العربية بالاستفادة من الاستثمار في مجال الصناعات التعليمية؟

وإذا كان هدف كل سياسة تطويرية أو إستراتيجية أن يحقق هدفاً عاماً هو «تعليم أفضل لأعداد أكبر وبكلفة أقل» فإن مجال هذه الدراسة يدخل فيما يسمى بمجال اقتصاديات التعليم وذلك من ناحية إمكانية الإنفاق المتزايد في نظم التعليم العربية مع زيادة فاعليتها من خلال فتح مجال الاستثمار في الصناعات التعليمية مما يقلل من كلفة التجهيزات والأدوات المتسخدمة في تطوير نظم التعليم العربية - وفي نفس الوقت الاعتماد الواسع في عمليات التعليم الأمر الذي يزيد من قدرات المتعلم العربي وفقاً للقاعدة التربوية التي تقول أن:

- ما أسمعه، أنساه. What I hear I forget.

- ما أراه أتذكره. What I see I remember.
- ما أفعله، أفعله مرة أخرى. What I do I do again.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة في بعض جوانبها المنهج الوصفي التحليلي وذلك عندما تعرض لواقع نظم التعليم العربية من الناحيتين الكمية والنوعية والتقديرات المتوافرة لدى الوطن العربي للاستثمار في مجال الصناعات التعليمية.

كما تستخدم الدراسة من ناحية أخرى منهج الدراسات المستقبلية Futurology في عرضها للتوقعات المستقبلية لإمكانيات تطوير نظم التعليم العربية بالاعتماد على الاستثمار في الصناعات التعليمية وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب السيناريو The Senerios، وذلك لاعتبارين هامين:

أولهما: أن الإسهام العربي في الدراسات المستقبلية وخاصة في مجال التعليم قد كون في أدبياته قاعدة بيانات هامة في هذا المجال باستخدام أسلوب السيناريو.

وثانيهما: ملاءمة هذا الأسلوب عن غيره للدراسات التي تتناول قطاعاً كبيراً سواء من الناحية الجغرافية أو المدة الزمنية.

ويعرف السيناريو بأنه «عناصر موقف معين وملابساته وتناقضاته وتفاعلاته سبباً ونتيجة، وفق تسلسل زمني معين»(٩).

محددات الدراسة:

١ - تحدد الدراسة مجالها الجغرافي على الوطن العربي، ولكن من خلال تقسيم أقطاره في مجموعات إقليمية بات متعارف على تجانسها وتقاربها البشري والجغرافي والثقافي وهي:

أ - **دول الخليج العربي** وتشمل: السعودية، الكويت، الإمارات،

(٩) محمد عدنان وديع: الاستراتيجية والسياسات: نظرة منهجية، في برنامج السياسات الاجتماعية في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر سنة ١٩٩٧، ص٣.

عمان، البحرين، قطر والجزيرة العربية وهي دول تجمعها منظمة إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربي ويمكن أن تضاف إليها دولة اليمن.

ب - **دول المشرق العربي** وتضم: العراق، لبنان، سوريا والأردن.

جـ - **دول وادي النيل** وتضم مصر والسودان والصومال وجيبوتي.

د - **دول المغرب العربي** وتضم: الجماهيرية الليبية، المغرب، تونس، الجزائر، وتجمعها منظمة إقليمية تسمى: الاتحاد المغربي.

٢ - من حيث المجال الزمني للدراسة فإن الإسقاطات السكانية والتعليمية والاستثمارية المستخدمة في الجزء المستقبلي تمتد إلى سنة ٢٠٢٠ ميلادية باعتبار سنة ١٩٩٤ سنة الأساس.

خطوات الدراسة:

تشتمل الدراسة على محورين:

الأول: تحليل كمي وكيفي لنظم التعليم العربية بوصفها المستخدم الأساسي للصناعات التعليمية ويشمل:

١ - عرض على المستوى القومي لوضع نظم التعليم العربية.

٢ - عرض على المستوى الإقليمي لكفاءة نظم التعليم العربية.

ويهدف هذا العرض لتوضيح تغير عمليات التطوير القطري والإقليمي والتي توضح تحليلات هذا المحور.

الثاني: الاستثمار في الصناعات التعليمية كأحد متغيرات سياسة تعليمية بديلة للتطوير التعليمي على المستوى القومي حتى سنة ٢٠٢٠.

ويهدف هذا المحور لتقديم رؤية مستقبلية لحجم الإنفاق المطلوب على السلع التعليمية بالوطن العربي حتى سنة ٢٠٢٠ لبيان إمكانيات توجيه قدر من اهتمام الاستثمارات العربية الخاصة والحكومية للعمل في هذا المجال الهام إقتصادياً وتعليمياً لمستقبل عمليات تطوير البنى التعليمية والاقتصادية العربية.

أولاً: التحليل الكمي والكيفي لواقع النظم التعليمية العربية

١ - التحليل على المستوى القومي

لازال الجهد البحثي القومي في مجال تحليل السياسات التربوية متواضعاً، والملاحظ على هذا الجهد أنه نشط خلال حقبة الثمانينات بشكل واضح ثم بدأ يخفت مع بداية حقبة التسعينات تاركاً المجال للمحاولات البحثية الفردية أو الأبحاث المعتمد على نماذج أو تصورات مستمدة من دراسات أجنبية، وهذه الملاحظة جديرة بالدراسة لأنها تسير عكس التطور الطبيعي للنسق العلمي الذي يمكن أن يبدأ فردياً ثم يزداد ليصبح جماعياً، أم التفسير الذي يمكن أن يبرر هذا الوضع فيمكن رده إلى حالة التردي والتفكك التي أصابت العمل العربي المشترك مع بداية أزمة الخليج سنة ١٩٩١ والتي تركت آثاره سلبية على المنظمات الإقليمية العربية التي غذت الدراسات المستقبلية في مجال تحليل ورسم السياسات التعليمية والتربوية في المرحلة السابقة.

وتحاول الدراسة الحالية - رغم كونها بحثاً فردياً - الاعتماد على الجهود البحثية التي عنيت في تحليلها للسياسات التعليمية بالبعد القومي، سواء التي قام بها منتدى العالم الثالث أو مركز دراسات الوحدة العربية أو منتدى الفكر العربي، أو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كذلك فإنها ستأخذ في عرضها للتصور البديل لرؤية عدد من الدراسات الفردية التي انطلقت من نتائج الدراسات القومية السابقة في محاولة لتطويرها وفق المتغيرات والمستجدات التي شهدها العالم والمنطقة العربية فيما بدأ مع أحداث التسعينات.

بلغ عدد سكان الوطني العربي سنة ١٩٩٤ حوالي ٢٤٥ مليون نسمة أي ٤,٣٪ من سكان العالم وتبلغ جملة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي ٥٠٢,٥ مليار دولار يحتل فيه قطاع الإنتاج السلعي حوالي ٥١,٩٪ يليه في الأهمية قطاع الخدمات بنسبة ٤٨,١٪ أما قطاع الصناعات التحويلية فإن نصيبه لا يتعدى

١٠,٨٪ وتسهم المنطقة العربية في الصادرات العالمية بنسبة ٣,١٪ فقط من جملة السوق العالمي أما نسبة الواردات فهي ٢,٧٪، ونسبة التجارة البينية العربية لإجمالي التجارة الخارجية العربية فلا يتعدى ٩,٢٪ . . . »[١٠].

وتشير الأرقام السابقة إلى تدني نسبة الإسهام العربي سواء من حيث الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة بعدد سكانه أي بالنسبة للتجارة البينية بين أقطاره وإسهامه في حركة التجارة الدولية وخاصة جانب التصدير وتشكل هذه البيانات الخلفية الحقيقية التي تعتمد عليها نظم التعليم العربية في حركتها للتطور فهي تملك طموحات كبيرة للتطوير ولكن قوة الدفع المجتمعية اللازمة لتحقيقها لازالت ضعيفة سواء من ناحية الإمكانيات المادية والاقتصادية أو الإمكانيات الفنية.

ولا تبقى أمام نظم التعليم العربية إمكانيات ممكنة للتطوير إلا الإمكانيات البشرية والتي تشير التقديرات إلى غنى كمي واضح فيها حيث بلغت معدلات النمو السكاني في سنة ١٩٩٤ إلى ٢,٥٪ وبلغ عدد السكان ٢٤٥ مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٩٠ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠، ويعتبر معدل النمو السكاني العربي أعلى المعدلات العالمية والتي تبلغ للعالم ١,٧٪، وهي في الدول الصناعية المتقدمة ٠,٧٪ فقط.

وتختلف معدلات النمو السكاني من قطر لآخر كما أنها تختلف في الريف عنها في الحضر في كل بلد عربي على حدا وتقدر الكثافة السكانية في الوطن العربي بـ ١٧,٣ نسمة/كم^2 نسبة إلى مساحته التي تبلغ ١,٤ مليار هكتار أو ١٤ مليون كم^2 بنسبة ١٠,٢٪ من مساحة العالم.

وفيما يتعلق بالتوزيع العمري للسكان فإن الفئات أقل من ١٥ عاماً تبلغ حوالي ٤٥٪ من عدد السكان حسب تقديرات سنة ١٩٩٤ في معظم الدول العربية وهو ما يجعل الصورة المستقبلية يمكن أن تتحسن إذا أحسن إعداد

(١٠) بيانات من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ١٩٩٥، جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء وآخرون، الكويت سبتمبر سنة ١٩٩٥، صفحات مختلفة.

وتدريب هذه الفئات العمرية مستقبلاً من خلال نظم تعليم قادرة على الاستثمار الأفضل في أهم الثروات العربية وأكثر قدرة على الاستمرار والتجديد وهي الثروة البشرية.

ويحدد الجدول التالي صورة لواقع الثروة البشرية في الوطن العربي سنة ١٩٩٤ حسب الأقطار :

جدول رقم (١)

	١	٢	٣		٤				
الدولة	السكان بالألف سنة ١٩٩٤	معدل النمو السكاني سنة ١٩٩٤	السكان والحضر والريف سنة ١٩٩٥		معدل الالتحاق بالمدارس				٪ للأطفال الذين يدرسون حتى الصف الخامس ٩٠ - ٩٥
					الابتدائي صافي ٩٣-٩٥		الثانوي إجمالي ٩٠-٩٥		
			حضر	ريف	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
الأردن	٤,٠٩٦	٣,٧	٧٢	٢٨	٨٩	٨٩	٥٢	٥٤	٩٨
الإمارات	٢,٣٨٧	٧,٠	٨٤	١٦	٨٤	٨٢	٨٨	٩٧	٩٨
البحرين	٥٥٨	٣,٦	٩١	–	٩٩	١٠٠	٩٧	١٠٠	٩٤
تونس	٨,٧٣٣	١,٩	٥٩	٤١	٩٨	٩٥	٥٨	٥٣	٩٢
الجزائر	٢٧,٣٢٠	٢,٢	٥٦	٤٤	٩٩	٩١	٦٦	٥٨	٩٥
جيبوتي	٥٧٠	١,٨	٨٣	١٧	٣٧	٢٨	١٥	١٠	٨٢
السعودية	١٧,٨٣١	٢,٦	٨٠	٢٠	٦٣	٦١	٥٧	٤٧	٩٤
السودان	٢٨,٩٧٤	٣,٠	٢٥	٧٥	٥٩	٥٢	٢٤	١٩	٩٤
سوريا	١٣,٨١٢	٣,١	٥٢	٤٨	٩٥	٨٧	٥٠	٤١	٩٠
الصومال	٩,٠٤٠	١,٠	٢٦	٧٤	–	–	–	–	–
العراق	١٩,٩٠٠	٣ز٢	٧٥	٢٥	٨٣	٧٤	٥٣	٣٤	٨٢

تابع/ جدول رقم (١)

١	٢	٣		٤				
الدولة	السكان بالألف سنة ١٩٩٤	معدل النمو السكاني سنة ١٩٩٤	السكان والحضر والريف سنة ١٩٩٥		معدل الالتحاق بالمدارس				٪ للأطفال الذين يدرسون حتى الصف الخامس ٩٠ - ٩٥
					الابتدائي صافي ٩٣-٩٥		الثانوي إجمالي ٩٠-٩٥		
			حضر	ريف	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
عمان	٢,٠٩٠	٣,٦	١٣	٨٧	٧٢	٧٠	٦٧	٦١	٩٦
قطر	٥٩٣	٧,٧	-	-	٨١	٨٠	٨٢	٨٢	٩٥
الكويت	١,٤٦٩	٢,٥	٩٦	٤	٦٥	٦٥	٦٥	٦٤	١٠٠
لبنان	٢,٩٢٤	٤,١	٨٧	١	-	-	٧٥	٨٣	غير متوافر
ليبيا	٤,٨٩٨	٤,٢	٨٦	١٤	٩٨	٩٦	٩٥	٩٥	غير متوفر
مصر	٥٧,٨٠٠	٢,٣	٤٥	٥٥	٨٣	٧٢	٨٢	٧١	٩٨
المغرب	٢٦,٥٩١	٢,٠	٤٨	٥٢	٨١	٦٢	٤٣	٣٢	٧٨
موريتانيا	٢,٢١١	٢,٤	٥٤	٤٦	٦٤	٥٥	١٩	١١	٦٣
اليمن	١٣,٥٠٧	٢,٣	٣٤	٦٦	٧٦	٣٩	٣٧	٩	غير متوفر

المصادر: ١، ٢، ٣، من جداول الملحق الإحصاء للتقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ١٩٩٥ جامعة الدول العربية جداول ص٢١١ إلى ص٢١٤.

٤ - اليونيسيف: تقرير وضع الأطفال في العالم سنة ١٩٩٨، جدول ٤: التعليم ص١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩.

من قراءة الجدول السابق نجد سمات شبه عامة للواقع الذي تتحرك داخله ومنه النظم التعليمية العربية مثل:

١ - ارتفاع معدلات النمو السكاني في معظم الدول العربية مما يدل على استمرار هذه السمة على المدى القريب على الأقل، وهذا يعني ارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدل الوفيات.

٢ - ارتفاع نسبة سكان الحضر في معظم الدول العربية فيما عدا كل من السودان، الصومال، عُمان واليمن.

٣ - ارتفاع نسبة الشريحة العمرية أقل من ١٥ سنة في معظم الدول العربية وهو ما يجعل المسئولية الملقاة على نظم التعليم العربية متزايدة من الناحية الكمية لاستيعاب هذه الأعداد التي تقع عادة في سن الإلزام والتعليم الأساسي.

٤ - أن معدلات الالتحاق الصافي للمدارس الابتدائية تميل في معظم الدول العربية لصالح الذكور عن الإناث فيما عدا الأردن والبحرين والكويت.

٥ - أن الالتحاق بالثانوي لازال منخفضاً في معظم الدول العربية ما عدا دولة الإمارات، البحرين، قطر، لبنان، ليبيا، مصر.

٦ - أن الذين يواصلون الدراسة حتى الصف الخامس الابتدائي في معظم الدول العربية يقترب من المستويات الدولية المقبولة ما عدا العراق، المغرب، موريتانيا، ولم تتوافر بيانات في ذلك لكل من الصومال، لبنان وليبيا واليمن.

٧ - أن الفجوة التعليمية بين الإناث والذكور وبين الريف والحضر لازالت واضحة في عدد من الدول العربية وتحتاج لجهود كبيرة لمواجهة الآثار المترتبة عليها.

ورغم الجهود الكثيرة التي بذلت فلا زالت أمام الدول العربية فترة طويلة لتحقيق نسب إلتحاق أفضل في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، هذا فضلاً عن تحسين حالة النظم التعليمية من ناحية الأبنية وإعداد المعلم والتجهزيات المدرسية الأمر الذي من شأنه أن يقلل من نسبة التسرب المرتفعة في معظم الدول العربية، ولابد أن ذلك يحتاج إلى رؤية جديدة للإنفاق التعليمي الذي وصل إلى «٥,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي سنة ١٩٩٤[١١].

(١١) الجامعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ١٩٩٥، مرجع سابق ص٢٠.

ومع ذلك فإن هيكل الاقتصاد القومي لازال ضعيفاً سواء من حيث نسبة القوة العاملة الفعلية إلى مجموع السكان والتي تصل إلى ٢٦,٥٪ أو ضعف الإنتاجية لزيادة نسبة العاملين في قطاع الزراعة والتي تشمل نسبة حوالي ٥٠٪ من جملة العاملين العرب وانخفاض العاملين بالصناعات التحويلية إلى حوالي ١٠٪ من مجموع العاملين، وتزداد نسبة البطالة السافرة أو المقنعة «وانخفاض إنتاجية العامل العربي والتي لا يتجاوز ١٥٪ من إنتاجية العامل الياباني»[١٢] على سبيل المثال، ويوضح ذلك الجدول التالي:

جملة القطاع الصناعي		القيمة المضافة بالأسعار الجارية سنة ١٩٩٤				المشتغلون بالصناعة ١٩٩٤	٪ للسكان النشيطين	المشتغلون بالزراعة بالألف نسمة سنة ١٩٩٣
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	القيمة المضافة مليون دولار	٪ من الناتج المحلي	الصناعات التحويلية	٪ من الناتج المحلي	الصناعات إستخراجية			
٢٩,٤	١٤٧,٨٥٥	١٠,٧	٥٣,٨٥٤	١٨,٧	٩٤,٠٠١	١٧,٢٤٢	٣٥,٨	٢٤,٩٧١

المصدر: جامعة الدول العربية التقرير الاقتصادي العربي المعد سنة ١٩٩٥، مرجع سابق جداول مختلفة بالملاحق ٢/ ٣.

ويتضح من الجدول السابق أن بنية الاقتصاد العربي تجعله اقتصاداً ضعيفاً خاصة إذا تمت مقارنته بالاقتصاد العالمي لاسيما بعد التحولات الأساسية التي يشهدها منذ بداية التسعينات وما تحدثه الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات من قدرات لا محدودة على التنافس والجودة لمنتجات متزايدة في الكم والكيف، وبالتالي فإن الحديث عن أي تقدم علمي وثقافي في الوطن العربي لابد له من تغير في بنية هذا الاقتصاد القومي وتوجهاته الاستثمارية.

ويحتاج الاقتصاد القومي إلى قفزة نوعية ليستطيع امتلاك القدرة على المنافسة، ويستدعي ذلك تغيراً في توجهات الاستثمار ونوعيته ومعنى ذلك تحقيق ما يلي:

(١٢) عبدالله عبدالدايم، مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، مرجع سابق ص٥٢.

١ - تحويل الودائع العربية التي تستثمر في الخارج «والتي تقدر بحوالي ٣٠٠ أو ٣٥٠ مليار دولار» إلى الاستثمار داخل المنطقة العربية بعد تهيئة المناخ الاستثماري لاستيعابها.

٢ - تغيير توجهات أنشطة الاستثمار للمجالات الصناعية والعلمية الحديثة بدلاً من الاستثمار في العقارات والودائع والمضاربة في أسواق العملات، لأن هذه الأنشطة لا تنمي القدرات الحقيقية للمجتمع وتطور من قدراته.

٣ - زيادة الفاعلية العربية فالمشروعات المشتركة التي تمت تحت مظلة رأس المال العالمي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والتي اقتصرت حتى الآن على الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وذلك من خلال اكتساب الخبرات العلمية اللازمة لتطوير هذه الصناعات وبناء كوادر علمية عربية يمكن الاستفادة منها في مجالات أخرى.

٤ - الاعتماد على نظم التعليم العربية وتطويرها بحيث يمكن أن تقوم بدور رئيسي في تنمية القدرة العلمية والتكنولوجية للكوادر العربية التي تسهم في بناء تقدم عربي يتميز بمسايرة العصر ومقايسة الكمية والنوعية في الإنتاج الزراعي والصناعي المتطور.

٥ - أن التعليم كنظام يعمل على توفير القوى العاملة التي يكون من شأنها تطوير الاقتصاد القومي والمجتمع العربي، يحتاج ليقوم بذلك «أن يعقد حواراً صريحاً مع النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الاجتماعي، بمقوماته المختلفة، من أجل توليد نظام جديد، انطلاقاً من إدراك المشكلات الحقيقية التي تقف في وجه التنمية الحقة في الوطن العربي، ومن فهم الوضع العالمي في شتى الميادين...[١٣]

٦ - أن التغيرات السريعة جعلت التعليم يقصّر في تزويد المجتمع بالكفاءات العالية وأن يصبح الخريج أقل مما يتطلبه سوق العمل من مهارات، وبالتالي

(١٣) عبدالله عبدالدايم، المرجع السابق ص٥٣.

لم تصبح الدرجات العلمية مناسبة لما يحدث في عالم تتغير فيه المهارات تغيراً سريعاً[١٤] وهذا يعني زيادة الاهتمام بالجانب الكيفي في التطوير.

٧ - مناقشة نظام الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي لأن النظام الموجود في معظم الدول العربية كان من نتيجته «ضعف العلاقة بين اهتمام الطالب ورغبته في تخصص ما وبين التعليم الذي يلتحق به... ويعاب على هذا النظام أنه لا يساعد على اكتشاف المواهب والطاقات المبدعة بل أنه يؤدي إلى ضياع الكفاءات العلمية التي تعتبر ثروة قومية كبرى[١٥]، وهو جانب هام من جوانب الهدر التربوي غير المباشر والذي لم يلق اهتماماً كافياً من الدراسة حتى الآن.

٨ - ضرورة أن يعتمد تطوير نظم التعليم العربية على أساس عالمية العلم وخصوصية الثقافة وأن يعكس هذا التطوير النوعي وخاصة فيما يتعلق بقيام صناعات تعليمية مساندة للتقدم المحقق للهوية الثقافية العربية والتي تحتاج إلى نشاط تربوي وعلمي في أمور هامة لازلنا فيها أقل مما يجب وهذا ما توضحه الإحصاءات التي تشير أن سكان الوطن العربي الذي يمثل حوالي ٥٪ من سكان العالم لا يتعدى عطاؤه الثقافي بالنسبة للعالم «في الكتب ٠,٨٪ ومواد الطباعة ٠,٦٪ وتوزيع الصحف ١,٤٪ وإنتاج الأفلام ١,٨٪ ومقاعد السينما لا تتعدى ٤ لكل ألف (من السكان) وأجهزة الراديو ٢,٨٪ وأجهزة التلفزيون ٢,٨٪ وتوضح الإحصاءات أيضاً أن الوطن العربي لم ينتج سوى ٦٠ فيلماً بل أنتج ٢٥ فيلماً فقط عام سنة ١٩٩٤ ونسبة مالكي الراديو لكل ألف في العالم تبلغ ٣٧٠ وهي عربياً جهاز فقط للألف ونسبة مالكي التلفزيون لكل ألف من سكان العالم ١٥٠ وهي عربياً ١٠٠ فقط»[١٦]، أما في مجال الصناعات الثقافية فإن العرب لا ينتجون إلا ربع حاجتهم من ورق الكتابة، ولدى أربعة

(14) Mulltean, T.A.: "Education and Work: Two Worlds or one?" The Educational Forum, Vol. 45, No4, 1983, P. 405.

(١٥) عبدالقادر الشيخلي، تطوير المستوى العلمي للطالب الجامعي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان سنة ١٩٨٣، ص١٣.

(١٦) الكتب السنوية لليونسكو أعوام ٩٥، ٩٦، ٩٧.

أقطار عربية فقط معامل تجميع أجهزة تلفزيون، ويستورد العرب كامل احتياجتهم من ورق الصحف والأفلام الخام والأحبار والمطابع وآلات التصوير وأجهزة الفيديو والراديو ومختلف الأجهزة التي تستخدم في مجالات الإعلام والثقافة، وهذا يؤثر بالسلب على إمكانية بناء نظام تربوي وثقافي يستطيع حماية الهوية الثقافية للأمة.

٢ - التحليل على المستوى الإقليمي

من الشائع في أدبيات العلوم السياسية التمييز بين تحليل السياسات Policy Analysis وتخطيط السياسات Policy Design «ذلك أن تخطيط السياسات هو نشاط إبداعي بطبيعته فهو يهدف إلى تحقيق نتيجة سياسية أو اجتماعية باعتبارها غرضاً مرغوباً فيه من خلال صياغة خبير السياسات لهيكل معين في ضوء تفضيلاته من بين الحلول المختلفة لمشكلة ما.

أما التحليل فهو يقوم بدور آخر، إذ يهدف إلى توضيح الآثار التي يمكن أن تترتب على اختيار حل واحد أو عدة حلول سواء تم ذلك بطريقة قبليةأو بعدية، ومعنى ذلك أن تحليل السياسات يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هذه السياسات»، وسوف تقوم الدراسة الحالية بوضع تحليل بعدي للسياسات التي اتبعت والثابت نتائجها من خلال ما وصلت إليه حالة نظم التعليم العربية في كل منطقة إقليمية على حد وكما يوضحه العرض التالي:

أ - واقع التعليم في دول الخليج العربي واليمن.

ب - واقع التعليم في دول وادي النيل والصومال وجيبوتي.

جـ - واقع التعليم في دول المشرق العربي.

د - واقع التعليم في دول المغرب العربي.

ويتم من خلال هذا العرض وضع تحليل كمي وكيفي لنظم التعليم

الإقليمية العربية وأهم سماتها ومشكلاتها، أما السبب في هذا المنحى فيرجع إلى أن الدراسة الحالية رجحت الاعتماد على التقسيم الإقليمي السابق للدول العربية للأسباب التالية:

١ - إمكانية توافر البيانات الإقليمية وصعوبتها على المستوى القطري.

٢ - أنه الحد الأدنى المفترض أن يتم التعامل معه في ظل الظروف العربية الراهنة حتى يمكن للعمل العربي المشترك أن يسترد ثقته وعافيته مرة أخرى.

أ - وضع التعليم في دول الخليج العربي واليمن:

تشمل هذه الدول كل من السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، عمان وتجمعها منظمة إقليمية تسمى مجلس التعاون لدول الخليج العربي تم إنشاؤه سنة ١٩٨١ وينسق بينها تربوياً، مكتب التربية، أما اليمن فتقع جغرافياً في شبه الجزيرة العربية ويمكن وضع صورة إجمالية لخصائص وسمات مجتمعات الخليج العربي واليمن فيما يلي:

جدول رقم (٣)
الخصائص السكانية والتعليمة العامة لدول الخليج العربي واليمن

الدولة	عدد السكان سنة ١٩٩٦				٪ للتحقيق (إجمالي)			٪ للنفقات الحكومية على			دخل الفرد من الناتج القومي بالدولار سنة ١٩٩٥
	الإجمالي	أقل من ١٨ سنة	أقل من ٥ سنوات	معدل النمو السكاني ١٩٨٠-١٩٩٦	الابتدائي	الثانوي ذ	الثانوي ث	الصحة	التعليم	الدفاع	
الإمارات	٢٢٦٠	٧٨١	٢١٣	٥,٠	١١٠	٨٨	٩٧	٧	١٧	٢٧	١٧٤٠٠
البحرين	٥٧٠	٢,٧	٦٥	٣,١	١١١	٩٧	١٠٠	٩	١٣	١٧	٧٨٤٠
السعودية	١٨,٨٣٦	١,٨	٩,٣٣	٤,٢	٧٧	٥٧	٤٧	٦	١٤	٢٦	٧٠٤٠
عمان	٢,٣٠٢	١٢٣٣	٤٤٤	٤,٤	٨٣	٦٧	٦١	٦	١٣	٢٥	٢٨٢٠
قطر	٥٨٨	١٧٥	٥٠	٥,٦	٨٧	٨٢	٨٢	-	-	-	١١٦٠٠

تابع/ جدول رقم (٣)

الدولة	عدد السكان سنة ١٩٩٦				٪ للتحقيق (إجمالي)			٪ للنفقات الحكومية على			دخل الفرد من الناتج القومي بالدولار سنة ١٩٩٥
	الإجمالي	أقل من		معدل النمو السكاني ١٩٨٠-١٩٩٦	الابتدائي	الثانوي		الصحة	التعليم	الدفاع	
		١٨ سنة	٥ سنوات			ذ	ث				
الكويت	١,٦٨٧	٧٥٦	١٨٧	١,٣	٦٩	٦٥	٦٤	٦	١١	٢٥	١٧٣٩٠
اليمن	١٥,٦٧٨	٥٠	٨٤٩٨	٤,٠	٨٣	٣٧	٩	٥	٢١	٣٠	٢٦

المصدر: اليونسيف: تقرير وضع الأطفال في العالم سنة ١٩٩٨، جداول مختلفة ص١١٠ - ١٢٤ (الملحق).

يظهر الجدول السابق تفاوت أعداد السكان بين دول الخليج وشبه الجزيرة العربية ويشمل دولاً عدد سكانها أقل من مليون نسمة وهي البحرين، قطر إلى دول تتجاوز المليون وهي الكويت ثم دول تجاوزت ٢ مليون وهي الإمارات وعمان إلى دولتين فقط بهما الثقل السكاني هي السعودية أكثر من ١٨ مليون واليمن أكثر من ١٥ مليون نسمة.

ويغلب على هذه الدول النسبة العالية في معدلات النمو السكاني عدا الكويت أما عدد السكان أقل من ١٨ سنة، وأقل من ٥ سنوات فيمثل شرائح كبيرة بمقارنة بعدد السكان في كل الدول الخليجية مما يدلل على فتوة هذا المجتمع، أما المؤشرات التعليمية فهي واضحة الاهتمام بالالتحاق بالتعليم الابتدائي التي يصل إلى الاستيعاب الكامل في كل من الإمارات ١١٠، البحرين وتنخفض في باقي الدول الخيجية فيصل أدناه في الكويت بنسبة ٦٩٪ دون مبرر واضح كما أن نسبة الالتحاق في الثانوي تصل لأعلى معدلاتها في البحرين ثم الإمارات وتتدنى في اليمن.

وفي نفس الوقت فإن دخل الفرد من الناتج القومي مرتفع في معظم هذه الدول ما عدا اليمن وبشكل يمثل تفاوتاً واضحاً بين أعلى نسبة في الإمارات ١٧٤٠٠ دولار في العام للفرد، وتليها الكويت ١٧٣٩٠ دولار للفرد في العام لتصل إلى أقل من نصف هذه القيمة في البحرين والسعودية وعمان وهي متوسطة في قطر ثم تتدنى إلى ٢٦٠ دولار فقط في اليمن.

كما يتضح من الجدول زيادة الاهتمام بالانفاق على التعليم والدفاع من إجمالي الإنفاق الحكومي وإن تفوق الإنفاق العسكري بشكل واضح، ويرجع ذلك لأسباب ترجع لأزمة الخليج في التسعينات وزيادة مشتروات السلاح من الخارج ولكن يلاحظ ضعف الإنفاق الصحي بمقارنته بالإنفاق الحكومي العادي.

والملاحظة الجديرة بالرصد هنا هي زيادة الإنفاق التعليمي بالنسبة للنفقات الضخمة لحكومات هذه الدول رغم ضعف العدد الإجمالي للطلبة مما يزيد من كلفة الطالب الواحد في نظم التعليم الخليجية بشكل واضح عن غيره من الدول العربية بل وأحياناً مقارنة بالمستوى العالمي رغم تواضع المستوى العام للكفاءة الخارجية والداخلية لنظم التعليم في هذه الدول مما يدل على هدر واضح في الإمكانيات.

ويوضح الجدول التالي متوسط تكلفة التلميذ بالتعليم العام بدول الخليج في أواخر الثمانينات:

جدول رقم (٤)

متوسطة تكلفة الطالب بدول الخليج وكل من أمريكا وبريطانيا سنة ٨٦/ ١٩٨٧

الدولة	متوسط تكلفة التلميذ	
	بالدولار	بالعملة المحلية
الإمارات العربية	٢٤٣٣	٨٩٣٤
البحرين	١١٩٤	٤٥٠
السعودية	٣٠٩٤	١١٦٠٣
عمان	١١١٩	٤٣١
قطر	٥٨٣٣	٢١٢٣٧
الكويت	٢٣٨٤	٧١٤
* اليمن	٢٣	-
أمريكا	٣٥٠٠	-
بريطانيا	٣٠٠٠	-

المصدر: * محمد منير مرسي: السمات العامة للتعليم في دول الخليج العربية، في حولية كلية التربية، جامعة قطر، العدد السادس، السنة السادسة، سنة ١٩٨٨، ص٤٢.

مهنى محمد إبراهيم غنايم: الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج العربية، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، سنة ١٩٩٠، ص١٣١.

ويوضح الجدول السابق ارتفاع كلفة الطالب في دول الخليج خاصة إذا قارنا ذلك بالعدد الإجمالي للطلبة، بل إن دولة مثل قطر يرتفع بها نسبة الإنفاق على التلميذ الواحد مقارنة بكل من أمريكا وبريطانيا.

وربما يرجع ذلك لارتفاع الأجور الخاصة بالمعلمين بدول الخليج وكذلك لاعتماد معظم هذه النظم على معلمين من الخارج وكذلك لاستيراد معظم احتياجات النظام التعليمي من الأجهزة والأدوات من الخارج، وهذا ما يجعل دراسة سبل خفض هذه الكلفة أمراً ضرورياً، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية التي بدأت معظم دول الخليج تعاني منها في مطلع التسعينات.

كما يلاحظ من الجدول السابق الانخفاض الشديد في معدل تكلفة الطالب باليمن سواء بالنسبة لباقي دول الخليج أو بالمعدلات الدولية.

إن هذه التكلفة المرتفعة لم تواكبها معدلات أداء عالية وبالتالي فإن معدلات الرسوب والتسرب لازالت مرتفعة في هذه الدول، كما أن الكفاية الخارجية للنظام التعليمي ممثلة في الكفاءة والمهارات التي يكتسبها الخريج لازالت هي الأخرى متدنية مقارنة بهذا الإنفاق العالي.

ويوضح الجدول التالي بعض مؤشرات كفاءة النظام التعليمي بدول الخليج العربية سنة ١٩٩٣:

جدول رقم ٥

٪ لطلبة الثانوي الفني من العام	الثانوي (٢)				الابتدائية (١)				المرحلة / الدولة
	كثافة الفصل	تلميذ/ مدرس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ	كثافة الفصل	تلميذ/ مدرس	عدد المدرسين	عدد التلاميذ	
٠,٨	٢٥	١٢	١١٥٥٤	١٣٨٦٤٩	٢٥	١٧	١٤٤٢٦	٢٤٥٣٤٦	الإمارات
١٢,٧	٢٢	١١	–	٦٠١٠٣	٣٨	٢١	٣٤٢٥	٧١٩٢٥	البحرين
٢,٨	٢٦	١٣	٩٦٤٤٤	١٢٥٣٧٦٧	٢١	١٥	١٤٢٣٦٠	٢١٦٩٠٤٥	السعودية
٢,٢	٣١	١٨	٩١٨٨	١٦١٠٠٠	٣٤	٢٧	١١١٥٨	٢٩٧٠٠٠	عمان
٢,٧	٢٨	٨	٣٦٠٦	٢٩٤٦٠	٢٦	١١	٤٠٣٧	٣٤٣٥٠	قطر
٠,٣	٣٤	١٠	١٤٣٥٠	١٤٠٠٠٠	٣١	١٥	٥٧٠٨	٨٦٤٣٠	الكويت
٣,٦	٢٣	٢٠	٧٨٩٤	١٥٧٨٧٤	٣٨	٣٦	٥٩٤٠٣	٢١٣٨٥٠٥	اليمن

المصدر: ١- المجلس العربي للطفولة والتنمية: التقرير الإحصائي السنوي لواقع الطفل العربي سنة ١٩٩٤، جدولي رقم ٥، ٦ ص٨٦، ٩٠.
٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام سنة ١٩٩٦، نيويورك، جدول رقم ١٤ ص ١٦٤، ١٦٥.

ويوضح الجدول السابق أن نسبة تلميذ/مدرس وكثافة الفصول بالنسبة للتعليم الابتدائي لا تتوافق وحجم الإنفاق المالي الضخم والذي كان من المفترض أن يوفر أبنية مدرسية أكثر بحيث لا نجد أن كثافة الفصل في الابتدائي تصل مثلاً في البحرين إلى ٣٨ تلميذ وفي عمان إلى ٣٤ وفي الكويت ٣١، في الوقت الذي نجده في اليمن ٣٨ رغم تفاوت نسبة الإنفاق وكلفة الطالب بين هذه الدول واليمن كما أوضحها الجدول رقم (٤).

وبالنسبة للتعليم الثانوي فإن نسبة المعلم/تلميذ تعد مناسبة لكن كثافة الفصول مرتفعة في كل من عمان والكويت رغم الإنفاق المالي الكبير على التعليم العام، كما نجد أن نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي الفني ضعيفة في معظم هذه الدول عدا البحرين الأمر الذي يثير التساؤل من جديد حول توجهات هذه السياسات التعليمية التي كان من المفترض أن تهتم أكثر بهذا النوع من التعليم تلبية لخططها التنموية وحاجتها للعمالة الفنية وكذلك يثير تساؤلاً حول الإنفاق الكبير على التعليم العام رغم ضعف حجم التعليم الثانوي الفني الذي يعتبر أكثر هذه الأنواع من حيث الإنفاق.

ب - الوضع التعليمي في دول المشرق العربي

تضم هذه الدول كل من الأردن وسوريا والعراق ولبنان، ويمكن التعرف على الخصائص السكانية والتعليمية العامة بهذه الدول كأساس لتحليل سياستها التعليمية ويوضح ذلك الجدول التالي.

يوضح الجدول رقم (٦) أن إجمالي عدد السكان في هذه الدول يبلغ حوالي أربعة وأربعين مليون نسمة ويقع معظم الثقل السكاني لها في العراق وسوريا، كما أن الشرائح العمرية أقل من ١٨ وأقل م خمس سنوات تشمل نسباً مرتفعة من السكان في كل منها، ومعدلات النمو السكاني مرتفعة في الأردن وسوريا وتقل في كل من العراق ولبنان بشكل واضح.

جدول رقم (٦)
الخصائص السكانية والتعليمية العامة لدول المشرق العربي

الدولة	عدد السكان سنة ١٩٩٦ بالآلاف				٪ للتحقيق (إجمالي)			٪ للنفقات الحكومية على			دخل الفرد من الناتج القومي بالدولار سنة ١٩٩٥
	الإجمالي	الشريحة أقل من		معدل النمو السكاني	بالابتدائي	بالثانوي		الصحة	التعليم	الدفاع	
		١٨ سنة	٥ سنوات			ذ	ث				
الأردن	٥٥٨١	٢٧٨٩	٩٦٠	٤٠	٩٤	٥٢	٥٤	٨	١٦	٢١	١٥١٠
سوريا	١٤٥٧٤	٧٤٨٥	٢١٠٣	٣,٢	١٠٣	٥٠	٤١	٣	٩	٢٨	١١٢٠
العراق	٢٠٦٠٧	١٠١١٦	٣١٥٨	٢,٩	٩١	٥٣	٣٤	–	–	–	١٠٣٦
لبنان	٣٠٨٤	١٢٢٣	٣٧٦	٠,٩	١١٢	٧٥	٨٣	–	–	–	٢٦٦٠

المصدر: اليونسيف: تقرير وضع الأطفال في العالم سنة ١٩٩٨، جداول ١، ٤، ٥، ٦، صفحات مختلفة.

أما المؤشرات التعليمية فالجدول السابق يوضح أن معدلات الالتحاق في الابتدائي تزيد عن ١٠٠٪ بالنسبة لسوريا ولبنان وتزيد عن ٩٠٪ في الأردن والعراق، أما الالتحاق بالثانوي فإن لبنان ينفرد بتسجيل أعلى نسبة في هذه المجموعة سواء بالنسبة للإناث أو الذكور.

أما دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي فإن لبنان يسجل أعلى المعدلات تليه الأردن ثم سوريا والعرق، وتعتبر دول هذه المجموعة متقاربة في السمات التعليمية والمستويات الاقتصادية إلى حد كبير، أي لا نجد فيها فروقاً واضحة كما كان ذلك في مجموعة دول الخليج واليمن كما أن ثمة تشابه بيئي واضح بين هذه الدول، ومن الناحية الجغرافية فإنها تمثل مساحة متصلة من الأرض والتي يمكن أن تزيد من التنسيق الاقتصادي فيما بينها، أما نظمها التعليمية فإن معدلات كفاءتها فيمكن أن يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٧)
مؤشرات كفاءة نظم التعليم في دول المشرق العربي سنة ١٩٩٣

المرحلة / الدولة	الابتدائية (١)				الثانوي (٢)				٪ لطلبة الثانوي الفني من العام
	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	تلميذ/ مدرس	كثافة الفصل	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	تلميذ/ مدرس	كثافة الفصل	
الأردن	١٠١٥٠٠٠	٤٢٢٩٢	٢٤	٣٠	١١٤١٨٠	٦٦١٧	١٧	٢٧	٢٣,٣
سوريا	٢٦٢٠٢٤٨	٢٦٢٠٢٤٨	٢٥	٢١	٩٣٣٩٨٦	٥٤٩٤٠	١٧	٣٥	٥,٩
العراق	٣٢٧٨٥٤٤	٣٢٧٨٥٤٤	٢٢	٣٤	١١٢١٦٧٠	٥٣٤١٣	٢١	٣٤	١٣,٧
لبنان	٣٦٩٥٩٣	٢٠٥٣١	١٨	-	٢٨٣٨٦٢	٢٥٨٠٦	١١	-	-

المصدر: ١ - المجلس العربي للطفولة والتنمية، تقرير إحصائي من واقع الطفل العربي سنة ١٩٩٤ (مرجع سابق).
٢ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٦ جدول ١٤ ص١٦٤، ١٦٥.

يوضح الجدول رقم ٧ كفاءة هذه النظم وإن كانت لبنان تسجل أفضل هذه النسب، أما كثافة الفصول فهي مرتفعة في العراق تليها الأردن ثم سوريا وتتغير النسبة في لبنان، أما في التعليم الثانوي فإن مؤشر معلم/تلميذ أيضاً تسجل معدلاً مرضياً مع أفضلية واضحة للوضع في لبنان، أما كثافة الفصل فهي مرتفعة في سوريا ثم العراق والأردن ولبنان غير مسجلة، وأما بنسبة التعليم الفني إلى الثانوي مرتفعة في الأردن والعراق بشكل واضح وتنخفض في سوريا وهي غير مسجلة في لبنان.

ويتضح من المؤشرات السابقة أن هذه النظم تسجل تحسناً كيفياً واضحاً بنفس المؤشرات التي طبقت على مجموعة دول الخليج العربي واليمن، وذلك رغم أن حجم الإنفاق التعليمي في دول المشرق العربي يقل كثيراً عن معدلات الإنفاق في دول الخليج العربي.

جـ - الوضع التعليمي في دول حوض النيل والصومال وجيبوتي

تشمل هذه الدول كل من مصر والسودان، والصومال وجيبوتي ويمكن وصف الوضع العام سكانياً وتعليمياً بها على النحو التالي:

جدول رقم (٨)
الوضع السكاني والتعليمي في دول حوض النيل والصومال وجيبوتي

الدولة	عدد السكان سنة ١٩٩٦ بالآلاف				٪ للتحقيق (إجمالي)			٪ للنفقات الحكومية على			دخل الفرد من الناتج القومي بالدولار سنة ١٩٩٥
	الإجمالي	الشريحة أقل من		معدل النمو السكاني	بالابتدائي	بالثانوي		الصحة	التعليم	الدفاع	
		١٨ سنة	٥ سنوات			ذ	ث				
مصر	٦٣٢٧١	٢٧٧٩١	٧٨٠٠	٢,٣	٩٨	٨٢	٧١	٨	٢٣	٨	٧٩٠
السودان	٢٧٢٩١	١٣٠٢٦	٣٩٩٩	٢,٤	٥٥	٢٤	١٩	–	–	–	٣١٠
الصومال	٩٨٢٢	٥٣٠٨	١٩٤١	٢,٤	١١	–	–	١	٢	٢	١١٠
جيبوتي	٦١٧	٢٩٢	٩٦	٤,٩	٣٨	١٥	١٠	–	–	–	٧٨٠

المصدر: اليونسيف: تقرير وضع الأطفال في العالم سنة ١٩٩٨، جداول مختلفة.

يتضح من الجدول رقم ٨ أن هذه المجموعة تشمل أكبر تجمع سكاني عربي إذ يبلغ عدد سكانها أكثر من مائة مليون نسمة، أي ما يقرب من نصف عدد السكان العرب، كما أنها تحتوي على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية وتوافر مياه الري من المصادر الطبيعية، وتمتلك موقعاً إستراتيجياً فريداً حيث تطل على البحرين المتوسط والأحمر ومنطقة القرن الإفريقي، ويعكس ذلك أهمية فريدة في السوق التجاري الدولي.

وتتقارب هذه الدول الأربع في معدلات النمو السكاني عدا جيبوتي التي تصل فيها النسبة إلى ٤,٩٪ والشرائح العمرية التي تقع في سن التعليم أو تستعد لدخوله تزيد عن ٤٠٪ من مجموع السكان بها مما يزيد من أهمية دور النظام التعليمي في إعدادها للمستقبل.

غير أن الصعوبات الاقتصادية والسياسية تعوق انطلاق عمليات الإصلاح والتطوير التعليمي بها وخاصة في السودان والصومال، ويتضح ذلك من نسب الإلتحاق في الابتدائي أو الثانوي كما يوضحها الجدول رقم ٩ وهي لا تحقق معدلاً مقبولاً سوى في مصر.

ويوضح مستوى الدخل الفردي بهذه الدول أنها لازالت تواجه الكثير من العقبات الاقتصادية التي تحد من آفاق التنمية بها،وهي تقل في معدلات الدخل عن المجموعتين السابقتين من دول الخليج العربي أو دول المشرق العربي.

وهذا الوضع الاقتصادي ينعكس بوضوح فيما يخص الإنفاق على التعليم الذي لا يتوازن إلا في مصر حيث يبلغ ١٣٪ من النفقات الحكومية.

وتمثل نهضة نظم التعليم بهذه الدول والاهتمام بتطوير وتحديث تعليمها ومجتمعها أملاً كبيراً لتحقيق الهدف من الاستثمار في الصناعات التعليمية حيث أن هذه المنطقة تشمل أكبر مخزون بشري يمكن أن يصبح سوقاً رائجاً لهذه الصناعات، كما أن الإمكانيات الفنية والأيدي العاملة عالية التدريب والخبرة ومتوسطة الأجر يمكن أن تجعل منها المنطقة الملائمة لقيام هذه الصناعات التعليمية كما ستوضحه الدراسة فيما بعد.

ويشير الجدول رقم (١٠) للمؤشرات الدالة على كفاءة نظم التعليم بدول حوض النيل.

جدول رقم (٩)

المؤشرات الدالة على كفاءة نظم التعليم بدول حوض النيل سنة ١٩٩٣

المرحلة / الدولة	الابتدائية (١)				الثانوي (٢)				٪ لطلبة الثانوي الفني من العام
	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	تلميذ/ مدرس	كثافة الفصل	عدد التلاميذ	عدد المدرسين	تلميذ/ مدرس	كثافة الفصل	
مصر	٧٠٢٠٠٩٠	٣٣٤٢٩٠	٢١	٤١	٦١١٢٩٣٧	٣٣٩٦٠٨	١٨	٣٩	٢٠,٩
السودان	٢٢٩٥٧٥٨	٦٧٥٢٢	٣٤	٥٠	٧٧٥٥١٢	٣٢٣١٣	٢٤	٥٠	٤,١
الصومال	–	–	–	–	٤٨٩٧٤	٣٠٦١	١٦	٣٤	–
جيبوتي	٣٣٠١٠	٨٩٩	٣٠	–	١٠٦٩٠	٢٠٢	٥٣	٦٠	١٥,٩

المصدر: ١ - المجلس العربي للطفولة والتنمية، التقرير الإحصائي لواقع الطفل العربي ومع سابق نفس الجداول.
٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية سنة ١٩٩٦ مرجع سابق، نفس الجداول.

يتضح من الجدول رقم ٩ أن أكثر النظم التعليمية هشاشة هي الصومال والسودان ويرجع ذلك للظروف غير المستقرة التي تشهدها كل منها، أما جيبوتي فإن نقص الإمكانيات يعوق توفير المباني بشكل واضح حيث نجد أنها تسجل أعلى معدل كثافة في فصول الثانوي ورغم ذلك فإن التعليم الثانوي الفني بها

يصل لحوالي ١٥,٩٪ من جملة طلبة الثانوي وهو معدل مقبول لكن نوعية هذا التعليم الفني في ظل هذا الضيق الاقتصادي لابد وأن تكون متدنية، خاصة وأن هذا النوع من التعليم يحتاج لاستثمارات كبيرة.

أما في مصر فإن الوضع التعليمي وفقاً لهذه التقديرات الراجعة لسنة ١٩٩٣ ربما يكون قد حدث بها تغيرات ترجع لزيادة حجم الاستثمار في التعليم خلال فترة التسعينات.

د - الوضع التعليمي في دول المغرب العربي

تشمل هذه المجموعة مساحة جغرافية واحدة في شمال إفريقيا وتضم كل من ليبيا والجزائر، وتونس والمغرب، ويمكن أن نضع وضعاً كمياً وكيفياً للحالة السكانية والتعليمية في دول هذه المجموعة على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (١٠) ومع أن هذه الدول تنسق فيما بينها فيما عرف بمنظمة دول الاتحاد المغاربي منذ منتصف الثمانينات لكن الظروف الراهنة جعلت هذه المنظمة الإقليمية دون فعالية تذكر، لذلك سيتم تناولها كل على حدة.

جدول رقم (١٠)
الوضع السكاني والتعليمي لدول المغرب العربي

الدولة	عدد السكان سنة ١٩٩٦ بالآلاف				٪ للتحقيق (إجمالي)			٪ للنفقات الحكومية على			دخل الفرد من الناتج القومي بالدولار سنة ١٩٩٥
	الإجمالي	الشريحة أقل من		معدل النمو السكاني	بالابتدائي	بالثانوي		الصحة	التعليم	الدفاع	
		١٨ سنة	٥ سنوات			د	ث				
ليبيا	٥٥٩٣	٢٨٩٦	٩٨٧	٣,٨	١١٠	٩٥	٩٥	–	–	–	٥٥٤٠
تونس	٩١٥٦	٣٧٤٢	١٠٤٤	٢,٢	١١٨	٥٨	٥٣	٦	١٧	٦	١٨٢٠
الجزائر	٢٨٧٨٤	١٣١٣٨	٣٩٠٠	٢,٧	١٠٥	٦٦	٥٨	–	–	–	١٦٠٠
المغرب	٢٧٠٢١	١١٥٢٦	٣٣٧٥	٢,١	٨٠	٤٣	٣٢	٣	١٨	١٤	١١١٠

المصدر: اليونسيف: تقرير وضع الأطفال في العالم سنة ١٩٩٨.

يوضح الجدول السابق أن جملة سكان هذه المجموعة يزيد عن سبعين مليون نسمة وأن حجم الشريحة العمرية أقل من ١٨ سنة وأقل من خمس سنوات كبير فيها جميعاً مما يعطي أهمية لمجالات التعليم بأنواعه المختلفة في إعدادها،

وتشير معدلات النمو السكاني إلى أنها تبلغ أعلى نسبتها في ليبيا من بين هذه الدول الأربع، وتغلب على هذه البلاد سمة الاتساع الجغرافي وكبر المساحة عدا تونس مما يقلل من الشعور بزيادة الكثافة السكانية.

ويزيد الدخل الفردي في ليبيا عن غيرها من دول المجموعة بشكل واضح بسبب عائداتها النفطية وتوضح المؤشرات أن نسبة الإنفاق التعليمي في تونس والمغرب وهما المتوافر عنها بيانات بهذا الخصوص تزيد عن الإنفاق الدفاعي والصحي وهي مؤشرات جيدة.

كما أن المؤشرات التعليمية عن نسب الملتحقين في الابتدائي والثانوي تعطي دلائل على الاهتمام بقضية التعليم وإن أظهرت المؤشرات تقدماً ملحوظاً لكل من ليبيا وتونس والجزائر على التوالي عن تلك النسب في المغرب.

غير أن الأمر يستدعي توضيحاً أكبر للحالة التعليمية ومدى كفاءة نظم التعليم بهذه الدول قبل مناقشة سياساتها التطويرية، ويصف ذلك الجدول رقم ١١.

جدول رقم (١١)

مؤشرات كفاءة نظم التعليم بالمغرب العربي سنة ١٩٩٣

٪ لطلبة الثانوي الفني من العام	الثانوي (٢)				الابتدائية (١)				المرحلة
	كثافة الفصل	تلميذ/ مدرس	مدرسين	طلبة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة	الدولة
١٧,٢	–	١٢	٣٤٤١٣	٤١٢٩٥٨	٢٧	١٢	١٠٢٣٦٢	١٢٦٩٢٩١	ليبيا
٣,٥	٣٩	٢٤	٢٩٢٤٤	٦٨٨٠٠٠	٣١	٢٦	٥٥٧٢٠	١٤٦٧٤١٠	تونس
٧,٠٠	–	١٧	١٣٥٧٣٠	٢٣٠٥٠٠٠	–	٣٠	١٥٣٧٩٣	٣٩٨٧٩٦٤	الجزائر
١,٥	٣٠	١٦	٧٥٤٠٧	١٢٢٦١٩٠	–	٤٧	٩٩٣٠١	٢٧٨٠٤٢٤	المغرب

المصدر:

(١) المجلس العربي للطفولة والتنمية، التقرير الأحصائي لواقع الطفل العربي، مرجع سابق نفس الجداول.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية في العالم سنة ١٩٩٦ مرجع سابق نفس الجداول، ويشير الجدول السابق إلى تفوق ليبيا عن باقي دول المجموعة سواء بالنسبة لمؤشرات التعليم الابتدائي أو الثانوي، كما أنها تتفوق في نسبة التعليم الفني عن الدول الأخرى وتأتي المغرب حسب هذه المؤشرات في آخر هذه المجموعة بنفس المؤشرات وتحتل كل من الجزائر وتونس معدلات متوسطة بين الدولتين.

ثانياً: الاستثمار في الصناعات التعليمية كأحد متغيرات سياسة تعليمية بديلة لتطوير التعليم على المستوى القومي حتى سنة ٢٠٢٠

قدم المحور الأول عرضاً لوضع نظم التعليم العربية حتى سنة ١٩٩٣، وبعد أن أنجزت معظم السياسات القطرية والإقليمية معظم خططها المعلنة للتطوير والتي بدأت طوال عقود أربع مضت، وكان حجم الإنجاز في معظم حالاتها ضعيفاً ولا يعطي دلالة واضحة على إمكانية دخولنا في معترك التغيرات العالمية الجديدة بشكل فعال.

فرغم الإنفاق المتزايد على التعليم في معظم الدول العربية والتي أوضحتها جداول الخصائص السكانية والتعليمية على المستوى الإقليمي العربي بالمحور الأول، فإن المؤشرات الدالة على كفاءة هذه النظم جاءت متواضعة، كما أن هذه الكفاءة تقل كثيراً لو تم مقارنتها بنظم تعليمية من دول خارج المنطقة سواء دولاً متقدمة أو نامية وتزداد خطورة هذه الحالة لو نظرنا للكفاءة الخارجية لهذه النظم ونوعية الخريج الذي تقدمه للمجتمع عامة ولسوق العمل خاصة.

يستدعي هذا الوضع طرح سياسات بديلة يمكن بها الخروج من هذا المأزق، وأن يعتمد هذا على التصور المستقبلي كما يلي:

- مستقبل المجتمع العربي: سكانياً، واقتصادياً (قوة العمل، المستوى المهني المطلوب) حتى سنة ٢٠٢٠.
- وضع النظم التعليمية العربية كمياً وكيفياً وكلفة التعليم المطلوب استمرار الوضع الحالي وعدم تدهوره.
- إمكانيات الاستثمار العربي المشترك في الصناعات التعليمية كبديل مقترح لتحقيق ما يلي:

أ - تحسين قاعدة الصناعات العربية ورفع مساهماتها في الناتج القومي الاجتماعي.

ب - تحسين كفاءة العمالة العربية ورفع معدلات التجارة البينية العربية.

جـ - تحسين كفاءة نظم التعليم العربية باستخدام أوسع للسلع التعليمية وتكلفة أقل.

وسوف تعتمد الدراسة في وضع السيناريو على ما سبق وأن قدمته أدبيات الدراسات المستقبلية العربية في هذا المجال من أسس يمكن الاعتماد عليها وفي ضوء التغيرات التي حدثت عربياً ودولياً بعدها.

وما تقدم لا يعد وأن يكون نوع من التنبئوات المشروطة Conditional forecasts التي تعتمد على نوع من التمثيل المستقبلي الاستكشافي Prospective analysis لواقع معين مكون من عناصر محددة يضع السيناريو صورة لحركتها المشروطة لمدى زمني معين، لكنه لا يدخل في التفاصيل الدقيقة لأن هذا من شأن التخطيط الذي يأتي كمرحلة تالية وتنفيذاً لما يتم الاتفاق على أنه الوضع الممكن أو المتاح.

السيناريو المقترح وطرق حساب العناصر المكونة:

١ - **السكان**: أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ١٩٩٥ إلى أن إجمالي السكان في الوطن العربي بلغ ٢٤٥ مليون نسمة، وأن معدل النمو السكاني في المتوسط بلغ ٢,٥٪ سنوياً، وستعتبر عام ١٩٩٤ بسنة الأساس ويتم حساب النمو السكاني بنفس المعدل حتى سنة ٢٠٠٠ ثم يحسب بمعدل ٢٪ فقط حتى سنة ٢٠٢٠.

٢ - **قوة العمل**: سنة الأساس سنة ١٩٩٤؛ بلغت نسبة قوة العمل ٢٨,٢٥ للسكان وعددهم ٦٩,٣ مليون نسمة وسيتم الحساب من سنة الأساس بتحسن ٢٩٪ لسنة ١٩٩٥ و٣٠٪ لسنة ٢٠٠٠، ٣٥٪ لسنة ٢٠١٥ إلى ٤٠٪ حتى سنة ٢٠٢٠.

٣ - **حجم الطلاب**: بمراحل التعليم المختلفة: كانت نسبتهم ٢٣٪ من السكان في سنة الأساس أو ما يقرب من ٥٦ مليون نسمة ويتم حسابها بتحسن في سنة ٢٠٠٠ يصل بها إلى ٢٤٪ و٢٥٪ من سنة ٢٠١٠ إلى سنة ٢٠٢٥ من جملة السكان.

٤ - **الناتج القومي**: الإجمالي وقدر في سنة الأساس سنة ١٩٩٤ حوالي ٢٦,١ مليار دولار بمعدل ٥,٢٪ من الناتج القومي أو الإجمالي وسيتم حسابه بمعدل ٦٪ من سنة ٢٠٠٠ و٧٪ من سنة ٢٠١٠ و٨٪ من سنة ٢٠١٥ إلى سنة ٢٠٢٠. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)
إسقاطات عناصر السيناريو المتوقع للوضع السكاني والتعليمي للوطن العربي حتى سنة ٢٠٢٠

السنة	السكان بالمليون نسمة	معدل النمو ٪	الطلاب بالمليون نسمة	٪ لحجم السكان	قوة العمل بالمليون نسمة	٪ السكان	الناتج القومي الإجمالي بالمليار دولار	معدل النمو	الإنفاق التعليمي بالمليار دولار	٪ للإنفاق التعليمي للناتج القومي
سنة الأساس ١٩٩٤	٢٤٥	٢,٥	٥٦	٢٣	٦٩,٣	٢٨,٥	٥٠٢,٥	٢,٥	٢٦,١	٥,٢
٢٠٠٠	٢٨٤,٣٨	٢,٥	٨٢,٥	٢٤	٨٥,٣	٣٠	٥٨٢,٦٨	٢,٥	٣٤٩٦	٦
٢٠١٠	٣٤٦,٦٦	٢,٠	٨٦	٢٥	١٢١,٣	٣٥	٧٤٥,٨٧	٢,٥	٥٢,٢١	٧
٢٠١٥	٣٨٢,٧٤	٢,٠	٨٦,٦	٢٥	١٣٣,٩	٣٥	٨٦٣,٦٦	٪٣	٦٩,٠٩	٨
٢٠٢٠	٤٢٢,٦	٢	٩٢,٧	٢٥	١٦٩,٠	٤٠	١٠٠٢,٣٨	٣	٨٠,١٩	٨

ويوضح الجدول السابق توقعات السيناريو المقترح أن حجم سكان الوطن العربي سيصل سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٨٤ مليون نسمة وإلى أكثر من ٣٤٦ مليون نسمة سنة ٢٠١٠ وإلى حوالي ٣٨٢ سنة ٢٠١٥ و٤٢٢,٦ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠ وذلك بحساب معدل نحو ٢,٥٪ حتى سنة ٢٠٠٠ ثم معدل ٢٪ فقط حتى سنة ٢٠٢٠ أما حجم الطلاب بالتعليم في الوطن العربي فيصل سنة ٢٠٠٠ إلى ٦٨ مليون نسمة بنسبة ٢٤٪ من السكان يرتفع إلى ٨٦,٦ مليون نسمة سنة ٢٠١٠ بنسبة ٢٥٪ من السكان وبنفس النسبة يصل سنة ٢٠١٥ إلى ٩٢,٧ مليون نسمة وأكثر من ١٠٥ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠.

وحجم قوة العمل يرى السيناريو أنه سيشهد تحسناً من سنة ٢٠٠٠ ليصل

إلى نسبة ٣٠٪ من السكان و٣٥٪ من سنة ٢١٠ وبعدد يزيد عن ١٢١ مليون نسمة نظراً لإمكانيات الاستثمار التي يطرحها السيناريو في الصناعات التعليمية وغيرها من الصناعات المغذية لها.

ومن المتوقع أن يصل حجم قوة العمل إلى ١٣٣,٩ مليون نسمة سنة ٢٠١٥ وإلى ١٦٩ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠ وبنسبة تصل أقصى تحسن لها وهي ٤٠٪ من السكان.

كما من المتوقع أن ينمو معدل الناتج القومي الإجمالي الذي سيظل نموه عند ٢,٥٪ سنوياً حتى سنة ٢٠١٠ ثم يزيد من هذه السنة وحتى سنة ٢٠٢٠ بنسبة ٣٪ سنوياً ليصل في سنة ٢٠١٥ إلى ٨٦٣,٦٦ مليار دولار إلى ١٠٠٢,٣٨ مليار دولار سنة ٢٠٢٠.

وفي مقابل ذلك فإن الإنفاق التعليمي - نسبة إلى حجم الناتج القومي - سيزيد من ٥,٢ في سنة ١٩٩٤ سنة الأساس ليصل إلى ٦٪ سنة ٢٠٠٠ ثم يزيد بعدها ليصل إلى ٧٪ سنة ٢٠١٠ ويصل إلى ٨٪ من سنة ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ يبلغ حجم المنفق على التعليم في سنة ٢٠٠٠ إلى ٣٤,٩٦ مليار دولار وإلى ٥٢,٢١ مليار دولار سنة ٢٠١٠ وأكثر من ٦٩ مليار دولار سنة ٢١٥ وأكثر من ٨٠ مليار دولار سنة ٢٠٢٠.

التحديات التي يواجهها السيناريو المقترح

١ - تحديات عربية محلية تتمثل في:

- الزيادة السكانية غير المخططة والمدربة وإمكانية ضبط معدلها عند ٢٪ سنوياً كما يقترح السيناريو من سنة ٢٠٠٠.
- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي قومياً والتي ينطلق بها السيناريو من سنة ٢٠٠٠ بمعدل ٦٪ ويصل إلى ٨٪ من سنة ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ ويحتاج ذلك إلى تغيير في أنماط العمل والإدارة العربية وفي تغيير رئيسي في الهيكل الاقتصادي

لتمثل الصناعات التحويلية مكانة أكبر ويكون التصدير أكبر نصيباً من الواردات العربية ويحتاج ذلك للمزيد من التدريب والفهم لقوة العمل العربية وزيادة نسبة العمال المؤهلين علمياً من خريجي التعليم الفني وما يعنيه ذلك من زيادة في كلفة ونفقات التعليم.

كما أن نمط الصناعة العربية وزيادة عنصر المكون المحلي فيها يعد أمراً ضرورياً للمشاركة في السوق العالمي بشكل تنافس مع زيادة جودتها وحجمها.

- زيادة نسبة قوة العمل للسكان كما يقترح السيناريو خفض نسبة البطالة إلى أدنى حد ممكن وهذا يعني توفير فرص عمل لأكثر من ٨٥ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ و١٢١ مليون نسمة ٢٠١٠ و١٦٩ مليون نسمة سنة ٢٠٢٠، ويحتاج ذلك لاستثمارات ضخمة وتوسيع نطاق السوق لأن إنتاج هذا العدد الضخم وبشكل حديث وعلمي يمكن أن يزيد عن احتياجات السوق المحلي وهو أمر يجعل على منظومة العمل العربية مهمة أن تواجه قوى تنافسية واحتكارات أجنبية ضخمة لا يمكن أن تتخلى بسهولة عن امتيازاتها، والمحك الوحيد بات هو التنسيق والعمل الجماعي في ميدان الاقتصاد والاستثمار والتعليم كمفتاح لبوابة العصر الجديد.

- أن الإنسان العربي في عالم الغد عليه أن يعي عالمية العلم وخصوصية الثقافة القومية والوطنية وأن يتفاعل مع الآخر حتى وهو مختلف معه.

- أن المشاركة بفاعلية في القرارات الوطنية والقومية بات أمراً واجباً على المواطن العربي وعلينا أن نعده لذلك وأن نطالبه به ونحاسبه إن هو فرط فيه.

٢ - تحديات إقليمية:

- أن العمل العربي المشترك على المستوى الإقليمي (المنظمات العربية الإقليمية) بات هو الشكل والحد الأدنى للتعامل مع متغيرات فرض الحجم الكبير للوزن الاقتصادي والسياسي للكيانات الدولية ولا تنظر إلا لمن يستطيع أن يغير من حساباتها الكبرى فيها سلباً أو إيجاباً.

- أن التنمية التي يطرحها السيناريو تعتبر نموذجا من الاعتماد المتبادل بين الدول العربية مجتمعة أو جماعات (منظمات) وبين العالم الخارجي.
- أن العمل الذي يتم فوق الأرض العربية لا يمكن أن ينسى تجاربه السابقة ولا يتخلى عن إنجازات حققها أو دروس يتعلمها من الفشل الذي أخر مسيرته، ومثال السوق العربية المشتركة والسوق الأوروبية المشتركة واضح وجلي.
- أن حجم الإنفاق العسكري رغم ضرورته الملحة في ظل الصراع العربي الإسرائيلي الذي لا يلوح في الأفق حل سلمي حاسم له يجعل من الصعب تحقيق معدلات النمو المأمولة في السناريو ما لم يتم إدماج التكنولوجيا المستفادة في المجال العسكري داخل الصناعات المدنية العربية وأن يوجه ذلك من خلال جهد عربي مشترك، وكانت الهيئة العربية للتصنيع إحدى هذه المحاولات التي لم تستمر قوة الدفع المناسبة لنموها.
- أن الأمن العربي كل لا يتجزأ والحق العربي كل لا يتجزأ وذلك من واقع المصلحة في الغد وليس لشعارات الماضي المجيد والحاضر الرديء، ولن يتم ذلك إلا بانتهاء الخلافات العربية على المستوى القطري والإقليمي وكلها خلافات سياسة، يمكن محاصرتها بزيادة دور المنظمات والهيئات الشعبية العربية في القرار السياسي العربي أي بالمزيد من الديمقراطية.

٣ - تحديات عالمية:

- تحديث نظم الاتفاق العربية يواجه باحتكارات دولية اقتصادية وسياسية ترسم الأدوار وتوزعها في العالم وفق مصالحها، وهي باستمرار تضع المنطقة في حساب الخصم.
- أن نظم الاقتصاد الدولي باتت معقدة ومتشابكة وعلمية بحيث بات الفصل بين الوطني والدولي وبين المصالح يتطلب رؤية علمية واعية واسعة لمتخذ القرار ومنفذه.
- أن العلم والتكنولوجيا الحديثة غيرت الكثير من مفاهيم السياسة والثقافة والاقتصاد وعلى مجتمعاتنا أن تعي ذلك قبل فوات الأوان وأن تشارك فيه.

- أن تصنيع التكنولوجيا وعدم الاكتفاء بشرائها لها يعد مهمة واجبة لإثبات التراث في عصر بات لا يعترف بمن لا يصنع بصمته فوق ما ينتجه ويتميز به وفي نفس الوقت يشارك به في عالم اليوم ويضمن حقه ونصيبه في قسمة الغد.

- الاستثمار في الصناعات التعليمية كبديل لمواجهة التحديات المحتملة لتنفيذ السيناريو المقترح:

١ - عوامل مرجحة لتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية منها:

أ - أن معظم الدول العربية تقوم بعمليات الإصلاح لهياكل اقتصادها وتصحيح سياستها وإصلاح نظمها الإدارية وتحديث مؤسساتها، وربط ذلك باستقرار أسعار الصرف لعملاتها مما ينعكس إيجابياً على مناخ الاستثمار المتبادل.

ب - أن معظم الدول العربية الرئيسية توازن الآن بين قطاعها العام والقطاع الخاص حسب مراحل تطور اقتصادها وأصبحت التشريعات الملزمة بذلك واضحة للمستثمر العربي والأجنبي وسبل حماية وتنقل الأحوال وحركة التعامل المصرفي.

ج - أن الأحداث المتلاحقة في الاقتصاد العالمي قد أكدت على خطورة الاستثمارات خارج المنطقة وتآكل هذه الاستثمارات بفعل الانهيارات المفاجئة في بعض النظم المصرفية والشركات الدولية وتحقيق أسعار العملات الأجنبية المستثمر بها بالخارج.

د - الاهتمام بتفعيل اتفاقيات تنمية التبادل التجاري العربي الثنائية والإقليمية وإنشاء برامج لتمويل التجارة العربية من المؤسسات المالية العربية المشتركة، وإنشاء مناطق حرة عربية Free Zone بين الدول العربية لتقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وقد زادت هذه المناطق بعد دعوة مؤتمر القمة العربي الأخير بالقاهرة سنة ١٩٩٥ لإقامة السوق العربية المشتركة.

ب - عوامل نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة:

تعتبر المشروعات العربية المشتركة «كل وحدة اقتصادية مستقلة قامت بمساهمة عربية مشتركة في قطر أو أكثر من الأقطار العربية وسواء كانت سلعية أو خدمية وهي تعني تحديداً كل منشأة إنتاجية، أي منتجة للسلع أو الخدمات الوسيطة أو النهائية، تقام بمساهمة عربية مشتركة بقصد تحقيق التداخل في الإمكانات والموارد الاقتصادية أو في العملية الإنتاجية قطاعياً أو جغرافياً»[١٧] ويلزم لذلك تحديد ما يلي:

١ - أسس بناء المشروعات المشتركة سواء مشروعات منفردة أو مجموعة مشروعات.

٢ - تحديد مجالات الاستثمار.

٣ - تحديد الإطار المؤسس والشكل القانوني لها.

٤ - مبادئ التوطن حسب الميعاد الاجتماع يللموقع المختار للاستثمار والمعيار الاقتصادي المتمثل في الموقع الذي يحقق للمشروع أفضل إنتاج كمّاً وكيفاً لتوافر عناصر خاصة.

٥ - مرحلة التأسيس والتشغيل للمشروع[١٨].

- وضع الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية:

تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الاستثمارات المباشرة الخاصة بين الدول العربية.. لم تزد على ١٢,٧ مليار دولار منذ بداية الخمسينات وحتى نهاية سنة ١٩٩٤ وهي موزعة على ٥٧٦٧ مشروعاً[١٩] هذا في الوقت الذي تقدر فيه الأموال العربية المستقرة خارج الوطن العربي «ما بين ٦٥٠-٧٦٠ مليار دولار»[٢٠] أي أن الاستثمار البيئي العربي يقل عن ٢٪ من قيمة الاستثمارات العربية بالخارج.

ويوضح الجدول التالي حجم الاستثمارات العربية البيئية في التسعينات.

جدول رقم (١٣)

حجم الاستثمار بالمليون دولار	السنة
٤٠٠,٩	١٩٩٠
٩٢٢,٦	١٩٩١
٤٨٣,٨	١٩٩٢
٣٠٨,١	١٩٩٣
٣٦٤,٨	١٩٩٤
٢٤٨٠,٢	المجموع

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٩٠، ١٩٩٤.

ويوضح الجدول السابق أن الانخفاض في الاستثمارات البينية بعد ١٩٩١ جاء بفعل أزمة الخليج والتي لن يستعيد العمل العربي المشترك عافيته إلا بعد تجاوز آثارها المدمرة.

ورغم هذا الرقم الصغير لحجم الاستثمار البيني فإنه يشمل قطاعات الإنتاج المختلفة لكنه يتركز في مجالين هما الصناعة بنسبة ٤٠,٠٢٪ ومجال السياحى والعقارات بنسبة ٣٣,٩٧٪، أما التوزيع الجغرافي فتصيب الدول العربية المسهمة في الاستثمار العربي نجد أنها على التوالي دول مجلس التعاون الخليجي ثم بلاد المشرق العربي ثم مجموعة دول المغرب العربي وأقل الدول هي مجموعة دول وادي النيل، وبالنسبة لمجال الاستفادة من هذه الاستثمارات يمكن توزيعها جغرافيا على النحو التالي كما يوضحه الجدول رقم ١٤:

جدول رقم (١٤)
التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية
(عام ٩٠-١٩٩٤)

القطر المضيف	مجموع الاستثمارات (بالألف دولار)	٪
الأردن	٥٧٩٨٣	٢,٣٤
الإمارات	٢٦٤٧٤٤٤	١٠,٦٧
البحرين	١٣٦٩٢٢	٥,٥٢
تونس	٩٠٦٢٠	٣,٦٥

تابع/ جدول رقم (١٤)

القطر المضيف	مجموع الاستثمارات (بالألف دولار)	٪
الجزائر	٢٧٧٩٨	١,١٢
السعودية	٣١٢٥٠٩	١٢,٦٠
السودان	٥٦٤٤٤	٢,٢٨
عمان	١٢٦٨٨	٠,٥١
الكويت	٨٦٥٤	٠,٣٥
مصر	١٢٩٧٠٢٨	٥٢,٣٠
المغرب	١٢٣٥٣٥	٤,٩٨
اليمن	٣٩٤٧٩	١,٥٩
أخرى	٥١٨٤٨	٢,٠٩

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص١٧.

يوضح الجدول السابق أن مصر هي أكثر الدول العربية مجالاً للاستثمار فقد حازت على نسبة ٥٢,٣٠٪ من مجموع الاستثمارات العربية ما بين عامي ٩٠/ ١٩٩٤ تليها في ذلك السعودية بنسبة ١٢,٦٠٪ ثم الإمارات بنسبة ١٠,٦٧٪، ثم تتفتت النسبة بين باقي الدول العربية، معنى ذلك أن تركيز الاستثمارات العربية في الدول الثلاث مصر، السعودية، الإمارات قد يعني توجهات محددة لرأس المال العربي الخاص نحو سياسات هذه الدول أو مدى ما تتمتع به من استقرار سياسي واجتماعي ومؤسسي لكن هذه الظاهرة التي تم ملاحظتها لا تعطي قوة دفع حقيقية على المدى الطويل لإمكانيات الاستثمار الواسع خاصة إذا نظرنا إلى درجات تشبع السوق أو قدرة الهياكل المالية والاقتصادية لهذه الدول الثلاث، وبالتالي فإن توسيع قاعدة الاستثمار وتشجيعه وفق الشروط السابق ذكرها يعد أمراً ضرورياً، ولتجعل من الاستثمار في الصناعات التعليمية محققاً لهذا التصور ووفق ما تعرضه الإمكانيات الاستثمار الواسع فيها على المستوى القومي.

الاستثمار في الصناعات التعليمية

تركز الدراسة على الأصناف التالية من السلع التعليمية التي يمكن أن تقوم عليها الصناعات التعليمية العربية:

أولاً: طبع ونشر الكتب المدرسية.

ثانياً: القرطاسية والأدوات المكتبية.

ثالثاً: الأثاث المدرسي.

رابعاً: الوسائل التعليمية.

وسوف نعرض لاحتياجات السوق (النظام التعليمي) العربي من هذه السلع خلال فترة الدراسة وفقاً لتقديرات نمو المجتمع سكانياً وتعليمياً ثم نناقش البدائل التي يمكن أن ترجح الاستثمار في أي منها[٢١].

وفيما يلي عرض لمجالات الاستثمار في السلع السابق ذكرها كل على حدا وحتى سنة ٢٠٢٠ على مستوى الوطن العربي.

أولاً: طبع ونشر الكتب التعليمية:

تتعاظم أهمية الكتاب واحتلاله للمكانة المركزية في العملية التعليمية على جميع المستويات للاعتبارات التالية:

- أنه ركيزة أساسية تقوم عليها عملية التعليم حيث يؤثر في تكوين شخصية التلاميذ فكريا ونفسيا.
- تعتمد عليه الدول في بث فلسفتها ومبادئها وقيمها وتنشئة أجيالها عليه.
- يحد من تأثير ما قد يوجد من قصور في تأهيل بعض المعلمين.
- يقلل ما قد يوجد من فروق نوعية في عمليات ومستويات إعداد المعلمين.
- يعرض إلى حد ما غياب أو قصور استخدام طرائق تربوية حديثة ومجددة.
- يحافظ على وجود حد أدنى ثقافي مشترك بين أبناء الفئات المختلفة في الوطن الواحد.

ورغم تصاعد أصداء الأخذ بتكنولوجيا التعليم فإن الكتاب ما زال له دور مؤثر من حيث السيادة، وكثافة الانتشار. وسيظل دور الكتاب الفاعل والمؤثر خلال العقود القادمة على الرغم مما قد يظهر من طرائق وأدوات وتجهيزات في تكنولوجيا التعليم.

جدول رقم (١٥)
تقدير تكلفة الكتاب المدرسي للمرحلة الابتدائية
بالمليون دولار أمريكي في الوطن العربي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

جملة الإنفاق بالمليون دولار	متوسط الكلفة للطالب المقيد بالدولار	الطلاب المقيدون بالمليون	السنوات
١٧٣,٦	٤,٥٤	٣٨,٣	٢٠٠٠
٢٢٨,٨	٥,٢٣	٤٣,٧	٢٠٠٥
٣٠٤,٨	٦,٠١	٥٠,٧	٢٠١٠
٤٠١,٠	٦,٩١	٥٨,٠	٢٠١٥
٥٠٧,٦	٧,٩٥	٦٣,٩	٢٠٢٠

جدول رقم (١٥)
تقدير تكلفة الكتاب المدرسي للمرحلتين الإعدادية والثانوية
بالمليون دولار أمريكي في الوطن العربي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠

جملة الإنفاق بالمليون دولار	متوسط الكلفة للطالب المقيد بالدولار	الطلاب المقيدون بالمليون	السنوات
٩٤٦,٥	٣٨,٠٧	٢٤,٩	٢٠٠٠
١٣٣٢,٨	٤٣,٧٨	٣٠,٤	٢٠٠٥
١٨٨٥,٧	٥٠,٣٥	٣٧,٤	٢٠١٠
٢٥٩٢,٧	٥٧,٩٠	٤٤,٨	٢٠١٥
٣٤١١,٠	٦٦,٥٨	٥١,٢	٢٠٢٠

بعد استعراض الأوضاع والتي توضح الإنفاق المرتفع على الكتاب المدرسي وذلك في ضوء المعايير الاقتصادية الحالية ومع التطور المنتظر في البنية الاقتصادية إقليمياً ودولياً والاتجاه نحو الخصخصة والزيادات الكبيرة المتوقعة في حجم الطلب على الكتاب المدرسي، فإن النجاح في خفض كلفة إنتاج الكتاب المدرسي وتحسين جودته باستخدام وسائل حديثة ومتطورة في أعمال الطبع مع تجميع طلبات مجموعات من الدول العربية ذات المناهج الموحدة في بعض المواد على الأقل قد يؤدي إلى خفض تكلفة الوحدة من الكتب المطبوعة، كما أنه يمكن أن تستخدم إمكانات الطباعة المزمع إنشاؤها في طبع الكتب الجماعية

المستوردة عن طريق شراء حق النشر في مصر والوطن العربي للكتب والمراجع التي يتم استيرادها حالياً وبتكلفة عالية للغاية قياساً إلى مستويات الدخول والقدرة على الإنفاق على الكتب للطالب.

ثانياً - القرطاسية والمكتبية:

تعد القرطاسية من أوسع السلع التعليمية انتشاراً واستخداماً، فهي تستخدم سواء أثناء العملية التعليمية بالمدارس والجامعات أو فيما عدا ذلك في الحياة اليومية ومختلف الأعمال الكتابية الأخرى، لذلك فهي إحدى أهم السلع الحاكمة والمؤثرة في اهتمامات كل من دوائر التعليم أو الصناعة والتجارة.

وتنفرد تلك السلع التي يطلق عليها عادة مسمى القرطاسية بأنها سلعة تقليدية قديمة تعارف على استخدامها وصنعها الإنسان منذ أن بدأ يهتم بتسجيل خبراته وتاريخه كتابة، وتحويل اللغة المنطوقة إلى حروف مكتوبة. ويزداد انتشار واستخدام تلك السلع كلما زاد وعي المجتمع أفراداً أو مؤسسات بعملية نقل تلك الخبرات عن طريق التعليم.

ورغم ما تختص به تلك السلع من سرعة الاستهلاك إلا أن هناك صعوبة في الاستغناء عنها، لذلك فلا يتوقف الإقبال على شرائها عند مرحلة معينة من مراحل التعليم أو العمر بل يكاد الأمر يجعلها سلعة ملازمة لحياة الإنسان اليومية. ورغم ما للعملية التعليمية من تطور واستحداث في وسائل وتقنيات معينة إلا أن القرطاسية لا زالت تحتل الصدارة في معظم عملياتها الأساسية وكل ما طرأ عليها من تغير هو عملية التحسين المستمرة في الشكل والنوع والخامات مما يجعلها أيسر وأكثر مناسبة في الاستخدام وأكثر قبولاً واستهواء بالنسبة لمختلف الأعمار.

ومما سبق فإن تلك السلعة تحتل موقعا متميزا من الاهتمام بالنسبة للدراسة الحالية والتي قامت باستعراض تفصيلي لكل مكوناتها سواء من حيث حجم المعروض من السلع في الأسواق أو مقدار الاستهلاك الطلابي منها وكذا

التقديرات لحجم الطلب المنتظر عليها في ضوء التقديرات الكمية والكيفية للمستهلك الرئيسي لهذه السلع (الطلاب) حتى عام ٢٠٢٠ معتبراً السوق المصري دراسة حالة يمكن من خلاله استخلاص معدلاته للاستفادة في التطبيق على السوق العربي خلال نفس الفترة المشار إليها. ويمكن ملاحظة أن المنتج المحلي من مختلف الأصناف المكونة للقرطاسية لا يفي بكل احتياجات السوق العربي وبالتالي فإن عمليات الاستيراد تشهد نمواً متزايداً في مختلف الأصناف وتنوع الدول المصدرة من سنة لأخرى وفقاً لمعايير تجارية بحتة. ويمثل ذلك مدخلاً مهماً لعملية الاستثمار المنتظرة في الصناعات التعليمية، ويتضح ذلك فيما يلي عرضه من أصناف:

جدول رقم (١٧)
التقديرات المستقبلية للطلب على إجمالي القرطاسية بالوطن العربي
(بالمليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الورق	١٠١١,٠	١٣٨٥,٠	١٨٦٧,٩	٢٥٠٤,٩	٣٢٢٤,٣
آلات حاسبة	٤٦٢,٨	٦٣٤,٠	٨٥٥,١	١١٤٦,٧	١٤٧٦,٠
آلات الطباعة	٢٢٩,٠	٣١٣,٧	٤٢٣,١	٥٦٧,٤	٧٣٠,٤
منتجات البلاستيك	١٩٩,٤	٢٧٣,١	٣٦٨,٤	٤٩٤,٠	٦٣٥,٩
المنتجات الخبية	٧٩,٦	١٠٩,١	١٤٧,١	١٩٧,٢	٢٥٣,٩
الجملة	١٩٨١,٨	٢٧١٥,٠	٣٦٦١,٨	٤٩١٠,٢	٦٣٢٠,٥

ثالثاً - الأثاث المدرسي:

يعد الأثاث المدرسي أحد المكونات الهامة الداخلة في تحويل المبنى المدرسي إلى بيئة تربوية وتعليمية خاصة وأن المتعاملين مع هذا المبنى من العنصر البشري هم في أغلب الأحيان من الأطفال والشباب في مقتبل العمر، ومن هنا تتبع أهمية أن تكون المناضد ومقاعدها، سهلة النقل والتحرك ويمكن لها التلاؤم

مع التغيرات الجسمية والجوانب المختلفة للنمو المتعلق بهذه المرحلة من العمر والتي تشهد كل من مرحلة الطفولة المبكرة والمتأخرة ومرحلة المراهقة بما هو معروف عنها من تحولات بيولوجية وفسيولوجية هامة.

لذلك فإن الأثاث المدرسي غير الملائم لهذه التغيرات يمكن أن يصل تأثيره السلبي حد إحداث تشوهات غير مرغوب فيها في البنية الأساسية لجسم الطلاب وهو أمر له مردود اجتماعي سلبي وخطير يؤثر على المدى الطويل في كفاءة العملية الإنتاجية للمواطن؛ فالمقاعد غير المناسبة في الحجم والمقاس مثلاً يمكن أن تؤدي إلى إحداث تشوهات في اعتدال القامة لدى الجالسين عليها خاصة إذا كانوا في مقتبل العمر، والمناضد غير المناسبة لجسم الطالب أو استخدامه لها بشكل غير صحيح يؤدي لإصابة العمود الفقري بأضرار كبيرة، كما أن ذلك كله يرتبط أيضا بوضع السبورة وحجمها والمسافة التي تفصلها عن التلاميذ ومقدار وزاوية الضوء الساقط والمنعكس عليها أو منها يؤثر سلباً أو إيجاباً على سلامة إبصار التلاميذ.

إن ثمة علاقة بين الأثاث المدرسي والمبنى، بحيث يشكل كليهما عناصر مكملة لبعضها البعض لخدمة العملية التعليمية، فكلما كانت المقاعد والمناضد سهلة النقل والتحرك وسهلة التلاؤم مع الفراغ المكون للفصل فإن ذلك يعطيها ميزة كبرى.

كما أن الأثاث المدرسي يجب أن يكون بجانب كونه مريحاً للتلاميذ كما سبق ذكره، فلا بد أن يكون متيناً ويسهل التشكيل من جديد حسب الأنشطة المختلفة التي يمكن أن يقوم بها الطلاب في الفصل، كما يجب أن يتصف بجمال الشكل.

والمدرسة الحديثة تعاني كما هو معلوم من ضيق الأماكن، الأمر الذي يحتم أهمية أن يكون الأثاث نمطياً يسهل الفك والتركيب والتخزين والتحريك من مكان لآخر أو أن يكون أثاثاً يسهل تحويله واستخدامه لأكثر من غرض في وقت واحد.

جدول رقم (١٨)
التقديرات المستقبلية للطلب على إجمالي الأثاث المدرسي بالوطن العربي
(بالمليون دولار أمريكي)

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
السبورات	٢٩٨,٨	٤٠٩,٤	٥٥٢,١	٧٤٠,٤	٩٥٣,٠
أثاث متنوع	١٢٢,٩	١٦٨,٣	٢٢٧,٠	٣٠٤,٤	٣٩١,٠
كراسي	١٠٦,١	١٤٥,٤	١٩٦,١	٢٦٣,٠	٣٣٨,٥
مناضد	٨٧,٥	١١٩,٩	١٦١,٧	٢١٦,٨	٢٧٩,١
دواليب	٦٧,٩	٩٣,٠	١٢٥,٤	١٦٨,٢	٢١٦,٥
مكاتب	٥٢,٨	٧٢,٤	٩٧,٦	١٣٠,٩	١٦٨,٥
الجملة	٧٣٦,٠	١٠٠٨,٤	١٣٥٩,٩	١٨٢٣,٧	٢٣٤٧,٥

رسم خريطة لأولويات الاستثمار في الأثاث المدرسي بالوطن العربي:

في ضوء ما سبق عرضه من جداول تمثل حجم الطلب على سلعة الأثاث المدرسي بأنواعه المختلفة في مصر والوطن العربي وباعتبار أن سنة ١٩٩٤ هي سنة الاساس والانطلاق منها لنظرة مستقبلية حتى سنة ٢٠٢٠ يمكن أن نميز عدداً من الحقائق المتصلة بهذا الجانب والتي تساعد على توضيح إمكانيات الاستثمار فيها على مستوى الوطن العربي وهي:

١ - أن أصناف هذه السلعة متنوعة وتشمل حوالي (٦) أصناف رئيسية.

٢ - أن قابلية هذه السلع للتطوير والمواءمة كبيرة حيث أنها لا ترتبط بالتكنولوجيا العالية المستوى سواء من ناحية إنتاجها أو استخدامها كما في السلعة السابقة (القرطاسية).

٣ - إن احتياجات الوطن العربي منها في تزايد مستمر لارتباط عمليات التطوير الجارية داخل نظم التعليم العربي باستخدامات هذه السلع بشكل أساسي حيث أن وجودها ضروري في المكان ومرتبط بهدف ومستوى الأداء المطلوب إنجازه.

٤ - أن تقديرات الطلب المستقبلي على هذه السلعة تمثل أهمية كبرى إذ تبلغ في

سنة ٢٠٢٠ حوالي سنة ٩٥٣ مليون دولار للتخت الخشبية، و٣٣٨٥ مليون دولار للكراسي بأنواعها المختلفة، و١٦٨,٥ مليون دولار للمكاتب، و٢٧٩ مليون دولار للمناضد، و٢١٦ مليون دولاراً للدواليب، و٣٩١٩ مليون دولار للأثاث المتنوع، مع العلم بأن ذلك كله يمثل احتياجات النظام التعليمي قبل الجامعي فقط.

أي أن تقديرات الإنفاق المنتظر على هذه السلع لتوفير احتياجات النظم التعليمية في الوطن العربي في سنة ٢٠٢٠ هو ٢٣٤٧,٥ مليون دولار، ومن ذلك نجد أن حجم الإنفاق على تلك السلعة يمكن أن يتزايد عدة مرات إذا ما أدخلنا في الحساب تزايد سعر الخامات والتغيرات الاقتصادية المتوقعة إقليمياً ودولياً خلال الفترة القادمة، كما يمكن أن يؤثر في ذلك أيضاً الاتساع في الاستخدامات العامة لهذا الصنف وفي ضوء الاعتبارات السابقة نجد أن إمكانيات استثمار هذه المبالغ لا بد أن نتناوله من خلال الارتكاز على حقائق أساسية ترتبط بأمرين:

أولهما: طبيعة هذه السلعة والقدرة على إنتاج المادة الخام الأساسية الداخلة في عملية تصنيع السلعة وهي (الخشب).

ثانيهما: الإمكانيات المختلفة للأسواق العربية وقدراتها المتفاوتة بين الاستهلاك والإنتاج لهذه السلعة. ولهذا فإن السوق العربية يمكن النظر إليها في ضوء تلك الحقائق كما يلي:

- من حيث القدرة على إنتاج المادة الخام الأساسية في صناعة السلعة (الخشب) فإن معظم الدول العربية تعتبر دولاً مستوردة لتلك الخامة خاصة وأن المناطق الجغرافية التي يمكن أن تمثل أماكن لنمو الغابات (سواء المدارية أو الاستوائية أو الباردة) تقع إما على أقصى أطراف الوطن العربي الجنوبية أو الشمالية أو أنها في مناطق يصعب التعامل معها لأسباب خاصة بصعوبة الانتقال إليها والنقل منها إلى مناطق التصنيع والاستهلاك.
- أما من حيث العناصر الأخرى الداخلة في إنتاج السلعة وهي الزجاج والحديد والألمونيوم فإن إنتاج الوطن العربي منها يعتبر كافيا في الوقت الحاضر حيث يتم

إنتاج حوالي ٥٠٥١ ألف طن من الحديد المدرفل حسب بيانات الاتحاد العربي للحديد والصلب سنة ١٩٨٨ تتركز معظمها في كل من الجزائر ١٦٦٥ ألف طن، والسعودية ١١٠٠٠ ألف طن، ومصر ٨٧١ ألف طن، وإنتاج بكميات أقل في عدد آخر من الدول العربية.

- كما أن إجمالي إنتاج بعض الدول العربية من الألمونيوم وصل سنة ١٩٩٠ إلى حوالي ٥٢٤ ألف طن متري في كل من البحرين وقطر والإمارات كما ينتج المعدن في دول أخرى بكميات أقل. ولذلك فإن عمليات الاستثمار في هذا الميدان يجب أن تأخذ في اعتبارها إمكانيات توجيه جزء من الاستثمار لتنمية زراعة وحماية الغابات الخشبية في بعض المناطق الصالحة لهذا الغرض في الوطن العربي وخاصة في كل من (جنوب ووسط السودان وجبال لبنان وبعض المناطق في المغرب العربي) وذلك للحد من عمليات الاستيراد من هذه الخامة الضرورية أما باقي الخامات الأخرى فيمكن تنمية الصناعات الخاصة بها وتطويرها بحيث تخدم عمليات الاستخدام المنتظرة مستقبلا، والبديل لذلك التفكير في استخدام البلاستيك مكان الخشب في بعض السلع المدرسية مثل الكراسي والتخت وما إليها لو أمكن تقوية الإنتاج ليتحمل طريقة التعامل مع الطلبة. وخامات البلاستيك بطبيعة الحال متوافرة في العالم العربي.
- أما من حيث إمكانيات الأسواق العربية في عمليات الاستثمار الفعلية فإن الدراسة قسمت الدول العربية إلى مجموعتين متمايزتين، وتعتبر دول المجموعة الأولى بأنها دول تجمع ما بين الإمكانيات المالية للاستثمار والقدرة البشرية القادرة على الاستخدام أما دول المجموعة الثانية فإنها لا زالت تعاني من عجز في الموارد المالية وبالتالي إمكانيات الاستثمار أو الاستخدام وسوف تستمر هذه الأوضاع ما لم تطرأ مجموعة من التغيرات المجتمعية مستقبلاً تحقق نمواً في هذه الدول من خلال إمكانيات الاستثمار والاستقرار.

رابعاً - الوسائل التعليمية والأجهزة المعملية:

تحتاج عملية تطوير التعليم إلى إنشاء قاعدة صناعية تساندها وتشمل هذه

القاعدة إنشاء صناعات الوسائل التعليمية والكمبيوتر وذلك بخلق الطلب عن طريق توافر المشتري الطبيعي وهو وزارات التعليم في الوطن العربي والمدارس الخاصة من أجل:

- تلبية احتياجات العملية التعليمية.
- دعم الصناعة بالعمالة الماهرة القادرة على التعامل مع التكنولوجيا.
- خلق فرص العمل والمساهمة في حل مشكلة البطالة.
- خفض تكاليف تزويد المدارس بالمعدات المطلوبة.
- منح آفاق جديدة لصناعة البرامج التعليمية.
- ضمان استمرار وتشغيل الأجهزة وتوفير قطع الغيار المطلوبة.
- بجانب ما تقدم من وسائل وما يتطلبه من إنشاء نظام متابعة دقيقة لاستخدام الوسائل التعليمية والمفاهيم الجديدة بالمدارس، وأيضاً تنميط وسائل الأداء بحيث تنبعث من المفاهيم الجديدة للتعلم الذاتي والتعود على الابتكار والتجديد والعزوف عن التلقين والنقل والحفظ.

وهذا الأمر يتطلب ضرورة دراسة وتفهم أهلية البيئة المدرسية لاستخدام الوسائل والأجهزة التعليمية حيث تمارس الظروف البيئية للمدرسة تأثيراً مباشراً على صيغ استخدام وسائل تكنولوجيا التعليم، فالمدرسة التي لا تمتلك مصدراً للطاقة (كهرباء) ولا شاشات أو قاعات صالحة لعرض واستخدام الوسائل تكون في العموم عائقاً ضد توظيف وسائل وتكنولوجيا التعليم بوجه عام والآلية منها خصوصا في التربية المنهجية.

كما أن مستوى إعداد المعلم وضرورة نموه المهني تعد من الأمور الحاكمة في استخدام الوسائل والأجهزة التعليمية ومن غير المتوقع بالطبع قيام المعلم بمسئوليات استخدام وسائل وتكنولوجيا التعليم بمفرده وذلك لاعتبارات وظيفية عملية واجتماعية ونفسية متعددة، كما يتطلب ذلك وجوب توافر الخدمات البشرية المساعدة التي تفيد المعلم وتشجعه على استخدام تلك الوسائل، ومن هذا المنطلق نرى أن على الشركات والمؤسسات التي تفيد المعلم وتشجعه على

استخدام تلك الوسائل، ومن هذا المنطلق نرى أن على الشركات والمؤسسات المنتجة لتكنولوجيا الوسائل التعليمية أن تتضمن خططها برامج لإعداد الفنيين المتخصصين بما يشجع السلطات التعليمية على الإقبال عليها.

جدول رقم (١٩)

التقديرات المستقبلية للطلب على الأدوات والأجهزة المعملية والأدوات والخرائط الجغرافية بالوطن العربي خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٠ بالمليون دولار أمريكي

	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
الأجهزة والأدوات الزجاجية	١٠٦,٦	١٤٦,١	١٩٧,٠	٢٦٤,٢	٣٤٠,٠
أجهزة وأدوات قياس الضوء	٢,٣	٢٧,٨	٣٧,٥	٥٠,٣	٦٤,٨
أجهزة وأدوات قياس الحرارة	١٣,٩	١٩,٠	٢٥,٦	٣٤,٣	٤٤,٢
أجهزة وأدوات معامل الكيمياء	١٢,٢	١٦,٧	٢٢,٥	٣٠,٣٢	٣٨,٩
أجهزة وأدوات م. التاريخ الطبيعي	٨١٠,٠	١٤,٧	٩١٩,٠	٢٦,٦	٣٤,٣
أجهزة وأدوات عامة	٩,٨	١٣,٤	١٨,١	٢٤,٣	٣١,٢
أجهزة وأدوات الديناميكا	٧,٩	١٠,٨	١٤,٦	١٩,٥	٢٥,٢
أجهزة القياس المختلفة	٤,١	٥,٦	٧,٥	١٠,١	١٣,٠
أجهزة وأدوات قياس الصوت	٣,١	٤,٣	٥,٧	٧,٧	٩,٩
أجهزة وأدوات قياس السوائل	٢,٩	٣,٩	٥,٣	٧,١	٩,١
أجهزة وأدوات المغناطيسية	٢,١	٢,٩	٤,٠	٥,٣	٦,٩
أجهزة وأدوات الإستاتيكيا	١,٤	٢,٠	٢,٦	٣,٥	٦,٤
أجهزة وأدوات قياس ميكانيكا	١,٤	٢,٠	٢,٦	٣,٥	٦,٤
المجموع	١٩٦,٥	٢٦٩,٢	٣٦٣,١	٤٨٦,٩	٦٢٦,٧
الخرائط	٦,٥	٨,٨	١١,٩	١٦,٠	٢٠,٦
الجملة	٢٠٢,٠	٢٧٨,٠	٣٧٥,٠	٥٠٢,٩	٦٤٧,٣

من بيانات الجدول السابق يتضح أن التقديرات المستقبلية للطلب على الأجهزة والأدوات المعلمية المصنعة من الزجاج تمثل المكانة الأولى من هذه الأصناف حيث تشير التقديرات إلى أن جملة الدول العربية تحتاج إلى أدوات وأجهزة من هذه السلعة بما يبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٠، وتصل تلك التقديرات في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤٧,٣ مليون دولار أمريكي.

لذا فإن الدراسة تؤكد على أن الاقتراب من هذا المجال يمكن أن يكون في مجالات تطوير تجهيزات المعامل بشكل عام وتحسين المستوى التكنولوجي للأصناف المستخدمة في هذا المجال، كما أن الأمر يتطلب في الآونة الحالية - والتي تحاول فيها كثيرا من الدول تطوير نظمها التعليمية وخاصة في مجال الرياضيات والعلوم وعلوم الحاسبات - أن نتجه إلى ما يلي:

١ - الاتجاه نحو تطوير تجهيزات المعامل بصورة تتمشى مع مستحدثات العلم وبما يتوافق والتطورات المتوقعة في مجالات العلوم والرياضيات والحاسبات الآلية.

٢ - الاتجاه نحو إنتاج معامل متنقلة تصلح للاستخدام في قاعات الدرس بصورة جماعية أو فردية بواسطة المعلم والتلميذ.

٣ - الاتجاه نحو عمل وسائل تعليمية مسموعة ومرئية لأنواع التجارب والاختبارات للتغلب على المشكلات الخاصة بالمكان وإتاحة الفرصة للطلاب لأعمال المراجعة بمشاهدة تلك التجارب.

٤ - الاتجاه نحو إعداد نماذج متكاملة للمعامل (معامل كيمياء - تاريخ طبيعي - طبيعة - رياضيات - لغات) وبسعات مختلفة.

٥ - الاتجاه نحو إعداد فني المعامل على مستوى الوطن العربي بشكل يتيح الاستخدام الأمثل لتلك الأجهزة والأدوات بالمعامل وهذا يمكن النظام التعليمي من الاستفادة بالقدرات البشرية والمادية ويرفع من الكفاية الداخلية والخارجية له.

أولويات الاستثمار في الوطن العربي في مجال الصناعات التعليمية:

في ضوء الاعتبارات التي سبق الحديث عنها نجد أن عملية تحديد أولويات الاستثمار ببلد معين سوف تتوقف على تقدير لحقائق الحياة في هذا البلد ذاته والظروف الثقافية والاقتصادية التي تخصه، ولكن هذه الأشياء على أهميتها

في جميع الحالات لا تكفي وحدها، ولا بد من الإضافة إليها في مرحلة أخرى ما يساعد على النظر إلى حاجات كل بلد نظرة شاملة مثل النمو السكاني وضغوطه وتقسيماته، والضغوط والأزمات الاقتصادية أو السياسية.

وسوف يكون التحدي الذي تواجهه كل دولة من الدول العربية هو الاعتبار الأول بين مطالب ملحة عديدة، ولكن يبدو أن ثلاث حاجات أساسية تسود معظم هذه الدول وهي:

١ - توجيه الاهتمام الأكبر لاعتبارات الكيف التعليمي بعد فترة طويلة من الاهتمام بالكم.

٢ - تحسن الإدارة والجهاز الإداري والمعينات الفنية للنظم التعليمية.

٣ - تخصيص المزيد من الموارد ولإنتاج السلع التعليمية اللازمة لتحديث نظم التعليم.

وإذا كان أمام التعليم دور خطير في سباق التغير التكنولوجي المتسارع الذي يتصف به عصرنا الحديث فإن قرار أي بلد على المشاركة في مزايا التقدم التكنولوجي والإسهام الفعال في الابتكار التكنولوجي يتوقف على عدد من المتطلبات التعليمية.

لذا فقد تكون أمام النظم التعليمية الحديثة العهد نسبياً بالدول العربية فرصة للإقلال من الفوارق الاجتماعية والفاقد التعليمي (الهدر) من خلال توافر بنية اجتماعية وتعليمية مناسبة ومناخ اقتصادي يساعد على التحرك إلى التقدم، فإن التعليم خليق بأن ينتج رأسمال بشري أكثر ثراء وتنوعا، وأن يخفض من التناقضات الاجتماعية ولذلك تزداد أهمية الاستثمار فيه كمجال وخاصة فيما يسمى بالصناعات التعليمية وهو ما قدمته الدراسة، كما أن إمكانيات الاستثمار ترتبط بعناصر أساسية يمكن النظر إليها في عملية التطوير المطلوبة من خلال النقاط التالية:

١ - عناصر خاصة بتطوير الخامات الصناعية الداخلة في صناعة السلعة مثل

البويات والحديد والهياكل الحديدية والزجاجية وهي صناعات قائمة بالفعل في دول عربية كثيرة ولكن توجيه جزء من الاستثمارات القادمة لتنويع خطوط إنتاج تلك الخامات وزيادة إنتاجها.

٢ - عناصر خاصة بالمواصفات الفنية للسلعة المستخدمة ويقصد بذلك إحداث عدد من التغيرات البنيوية في هياكل عملية التصنيع الحالية للسلعة بحيث تشمل خطوط الإنتاج وعمليات التجميع وأساليبه وتدريب الأيدي العاملة بشكل يرفع من كفاءة الإنتاج وتوفير العديد من التخصصات النادرة منها والتي يشكو منها عدد من الأسواق العربية، والقصد من هذا وضع الأسلوب الملائم للإنتاج إما عن طريق بناء مصانع ذات تكنولوجيا متطورة أو الاعتماد على ورش صغيرة يتم التجميع فيها أما عملية التصنيع فتتولاها المصانع الكبرى مما يساعد على خفض تكاليف الإنشاء والتجهيز والإدارة العالية الكلفة بالمصانع ذات الوحدات الكبرى، وهذا الحل الأخير يدخل بطبيعة الحال ضمن برنامج دعم وإنماء الصناعات الصغيرة.

٣ - عناصر خاصة بكفاءة استخدام السلعة وملاءمتها للمساحات والفصول المدرسية والاستخدام المتعدد، والتخزين، وسهولة عمليات النقل والتحويل خاصة وأن شكل المبنى المدرسي وعملية التعليم مقبلة على تغيرات جوهرية لا بد أن تشمل كل من عناصر العملية الإنتاجية والتربوية مستقبلاً.

٤ - عناصر خاصة بالنواحي الجمالية وتطوير الشكل والأداء خاصة وأن هذه السلعة يستخدمها تلاميذ في سن مبكرة ولا بد من تنمية الحس الجمالي والتذوق لديهم من خلال الجمال والبيئة المحيطة بهم. وبالتالي فإن عمليات تنوع أشكال وألوان هذه السلع التعليمية يجب أن تتطور وفق سن الطلاب وأن تخضع ذلك لاستشارات ودراسات متخصصة في المجال النفسي والتربوي والصحي.

٥ - عناصر خاصة بتعدد أغراض الاستخدام ويتفق ذلك مع الاتجاه العام لخفض الإنفاق وبالتالي يمكن مثلاً تصميم نماذج من الأثاث المدرسي يسهل استخدامه كمقعد أو درج أو مكتبة وغيرها من عمليات.

وتتطلب عمليات الدخول في مجالات الصناعة التعليمية توافر قاعدة بيانات ومعلومات يمكن من خلالها ترشيد القرارات الاقتصادية والاستثمارية وبحيث تستهدف هذه القاعدة ما يلي:

أولاً: بيانات تفيد متخذ القرار في مجالات الاستثمار وبما يتيح له رؤية موضوعية للمجالات التي يمكن الاستثمار فيها، ويوفر له بيانات من مصادر حقيقية أولية لها صفة المصداقية، وأن تتصف هذه البيانات بقابليتها للتعامل المباشر في مجالات الصناعة أو الاستثمار، فعلى سبيل المثال يمكن من خلال هذه القاعدة وضع مجموعة الخرائط المدرسية لإنشاءات المدارس والمعاهد وفق النوعيات المختلفة، كما يمكن أن تتضمن مثل هذه الخرائط على أوجه النشاط الفعلي الاستثماري الذي يمكن أن توجه إليه الاستثمارات مثل عمليات التدريب الفني والإداري للعاملين بالتعليم، وإنتاج المستلزمات الخاصة بالاحتياجات المستقبلية في الأماكن المتوقع النمو فيها. كما يمكن تضمين النظام لأساليب تطوير النظم التعليمية في المناطق المختلفة في ضوء التوقعات المستقبلية بها. ويمكن من خلال قواعد البيانات بناء وتصميم نظم تعليمية بديلة تصلح لمواجهة الاحتياجات التعليمية لتواجه ظروف المناطق الخاصة (القبائل الرحل، المجتمعات غير المستقرة).

ثانياً: بيانات تفيد العاملين في مجال البحث العلمي:

وفي هذا يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١ - بيانات كمية:

عن التلاميذ والمعلمين والفصول ونسب القيد ومختلف عناصر العملية التعليمية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي وهي جوانب هامة

للأبحاث الأمبريقية والنظرية، كما أن هذه البيانات الكمية لا غنى عنها حتى لتسيير العمل اليومي داخل مؤسسات التعليم المختلفة سواء من الناحية الفنية أو الإدارية.

٢ - بيانات كيفية:

وتفيد هذه البيانات عن حالات ووقائع معينة يمكن أن تفيد الباحث في توجيه البحث أو اختيار الأسلوب المنهجي الملائم لحل المشكلات التي يقوم ببحثها ومحاولة وضع الحلول لها.

كما أن هذه البيانات يمكن أن تشمل المعلومات المقارنة لدول أخرى سواء مماثلة أو مخالفة وتجاربها في مواجهة تلك المشكلات وتمثل هذه الأنواع من البيانات أساس لا غنى عنه لأي باحث اقتصادي أو تربوي وندرتها وصعوبة الحصول عليها مشكلة تواجه معظم الباحثين في المنطقة العربية ولذلك فإن إقامة مراكز معلومات تعنى بتوفير هذه البيانات وتقديمها للباحثين على المستوى القومي هي ضرورية في الكثير من المجالات العلمية.

الهوامش

١ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام ١٩٩٣، الصفاة، الكويت، ص٥٩، ٦٠.

٢ - سعدالدين إبراهيم وآخرون، آفاق الصناعات التعليمية في الوطن العربي، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، أغسطس، سنة ١٩٩٠.

٣ - سعدالدين إبراهيم، المرجع السابق، ص٢٩، ٣٠.

٤ - يرجع في ذلك إلى:

* جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استراتيجية تطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي، تونس سنة ١٩٩١.
* منتدى الفكر العربي: مستقبل تعليم الأمة في القرن الحادي والعشرين، عمان سنة ١٩٩٠.
* عبدالله عبدالدايم: مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، سنة ١٩٩٥.

5 - Webster's New College Dictionary, p. 568.

6 - The American Heritage Dictionary, p. 654.

7 - UNESCO: A Pracitcal Guide to the World Decade for Culture Development 1988 - 1997, p. 15.

8 - Ibid, p. 16.

٩ - محمد عدنان وديع: الاستراتيجية والسياسات: نظرة منهجية، في برنامج السياسات الاجتماعية في التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ديسمبر سنة ١٩٩٧، ص٣.

١٠ - بيانات من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ١٩٩٥، جامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء وآخرون، الكويت سبتمبر سنة ١٩٩٥، صفحات مختلفة.